جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

الحوكمة البيئية في إدارة وإستغلال الموارد الطبيعية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية
تخصص: قانون إداري

من إعداد الطالبتين:
- قاسمي حجيلة
- شارفي إبتسام

- تحت إشراف:
د/ غنيمي طارق

أعضاء لجنة المناقشة:

- د/ عيساوي فاطمة	جامعة البويرة	رئيسًا
- د/ غنيمي طـارق	جامعة البويرة	مشرفًا ومقررا
- أ/ أتفـات يـوسف	جامعة البويرة	ممتحنًا

السنة الجامعية: 2023 / 2024

كلمة شكر

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه حمدا كثيرا طيبا يوافي نعمه

وفقنا إليه من إتمام هذا العمل

وبلوغ هذه الدرجة فكل من فضله وجوده وكرمه

ثم نتوجه بالشكر إلى الأستاذ الفاضل:

" الدكتور غنيمي طارق"

على كل ماقدمه لنا من توجيهات و معلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع

دراستنا في جوانبها المختلفة .

كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة

شكرا لأساتذتي الأعزاء

شكرا من القلب لكل شخص يجعل الحياة ألطف بمبادراته اللامتوقعة ،

شكرا لصانعي أيامنا بلطفهم

شكرا لوالداي على كل ماقدماه لي

شكرا لعائلتي على الحب و الاحترام و التقدير

شكر خاص لأمي الحبيبة صاحبة الفضل علي أراحك الله في مرقدك تسع

السماوات و الأرض رحمك الله ياقطعة من القلب فارقتني

جميلة+ إبتسام

إهداء

الحمد لله على لذة الإنجاز و الحمد لله عند البدء و عند الختام ...

من قال أنا لها " نالها " لم تكن الرحلة قصيرة و لاينبغي لها أن تكون

لم يكن الحلم قريبا و لا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكني فعلتها و نلتها

إلى روح والدتي الغالية التي فارقتنا قبل أشهر قليلة ، إلى ملاكي الطاهر و

قوتي بعد الله داعمتي الأولى و الأبدية رحمة الله عليها .

إلى رمز العطاء و التضحية مثلي الأعلى " أبي الغالي "

إلى من قيل فيهم " سنشد عضدك بأخيك " إخوتي و اخواني "

إلى أحلى بنوتة **" أسيل "**

و لأن بعض الصحبة تأتي مثل طوق الورد على القلب إلى " هند ، صفية

، سهام "

إلى جميع أساتذتي الأعزاء الذين علموني و أرشدوني و وجهوني .

أهديكم جميع ثمرة هذا العمل المتواضع و ثمرة جهدي ، والله ولي التوفيق.

ابتسام

إهداء

لم تكن الرحلة صغيرة ولا ينبغي لها أن تكون

الحمد له حبا وامتنانا الذي بفضله ها انا اليوم أنظر إلى حلم طال انتظاره

وقد أصبح واقعا أفتخر به.

إلى رمز العطاء والتضحية ثمرة جهدي المتواضع" أمي الغالية"

إلى الذي علمني الصبر والاستمرار الذي لا لطالما حفتني دعواته" أبي

الغالي"

إلى أصدقاء السنين وأصحاب الشدائد وملهمي نجاحي إلى من مدوا لي يد

العون عند حاجاتي

أهدي إليكم بحثي وجهدي وليالي كثيرة من السهر والتعب والأمنيات

جميلة

مقدمة

مقدّمة:

يعد موضوع الحوكمة البيئية في الجزائر من المواضيع يعد موضوع الحوكمة البيئية في الفي الجزائر من المواضيع الجديرة بالدراسة والبحث، حيث تعتبر الأخيرة من مطلبا وغاية تسعى إليها مختلف الدول في سبيل تفعيل وترشيد سياساتها البيئية مايؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وحماية البيئة بفعالية أكثر، حيث يستقطب اهتمام الباحثين و السياسيين على مدار عقدين من الزمن فتم استخدامها وتداولها في الخطاب الأكاديمي العلمي أو الخطاب السياسي أو الخطاب الاقتصادي .

يعتبر مصطلح الحوكمة بالنسبة للأدبيات السابقة مصطلح حديث، حيث بدأ هذا المفهزم في القرن الثالث عشر وانتشر كمفهوم قانوني عام 1987 ، وبعد ذلك استخدم على نطاق أوسع وأصبح منتشرفي السياسة العالمية والنقاشات الفكرية . ويعود ظهوره إلى جملة من التغيرات و التحولات الجديدة كالعولمة و استمرارية الإدارة التقليدية في التمسك بمبادئ البيروقراطية ، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي واجهت الدولة و عجزها عن تلبية حاجيات مواطنيها و تدهور عددالة توزيع الدخل و الثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية و يعطل فرص التنمية .

تشير العديد من الدراسات إلى أن سبب تدهور النظام البيئي في الجزائر يعود إلى الحقبة الاستعمارية ، حيث تميزت بالتدمير في إطار سياسة الاستيطان ، نتيجة لذلك ظهرت عدة مشاكل بيئية ، لذلك قامت الجزائر بإيلاء اهتمام كبير بالجانب البيئي فعمدت لربط تشريعاتها البيئية بالأطر القانونية الدولية من خلال الموافقة و الانضمام إلى مختلف المعاهدات و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة ، وأنشأت مختلف الوكالات والهيئات الخاصة بالبيئة .

وباعتبار أن حماية البيئة مطلب أساسي في سياسة التنمية الاقتصادية و أن حماية والاجتماعية في البلاد، يجب مراعاة التوازن المناسب بين احتياجات التنمية و متطلبات

حماية البيئة بالإضافة إلى تحديد الدولة شروط إدماج المشاريع في البيئة ضمن إطار التخطيط العمراني و ذلك لمراقبة تأثير هذه المشاريع على البيئة . لذلك وجب التعرف على ماهية الرشادة البيئية (الحوكمة البيئية) في الجزائر الامر الذي يقتضي إزالة الغموض حولها ، ثم الانتقال إلى تجلي آليات الحوكمة البيئية في الجزائر من أجل الوقوف على دورها و أهم التحديات التي تواجه تحقيق حوكمة بيئية وطنية فعالة .

ونتيجة لهذه الظواهر البيئية السلبية، تسعى الجزائر جاهدة إلى تنظيم قطاع البيئة، وذلك من خلال وضع تشريعات مناسبة تتضمن قواعد الحوكمة البيئية بهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وبناء إطار مؤسساتي تشاركي يضم إلى جانب السلطات العمومية جميع الفواعل الوطنية والدولية وتكمن أهمية الدراسة في إرتباط الحوكمة البيئية بحماية البيئة، وذلك بعد الإصلاحات البيئية التي قامت بها الجزائر، تماشيا مع التطورات العالمية البيئية من خلال المصادقة على الإتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة .

والهدف النهائي من الحوكمة البيئية في السياق العالمي هو تحسين حالة البيئة العالمية والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة. وهذا الهدف يتطلب عددا من المقومات التي تم تحديدها، فالمقوم الأول يضم دمج كل القضايا البيئية في المسارات والعمليات الخاصة ببلورة القرار وصنعه، أما الثاني فينطلق من اعتبار أن كل القطاعات السياسية أو الاقتصادية... تمارس تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على البيئة والمقوم الثالث يركز على وجود روابط قوية- وإن اختلفت مستوياتها- بين ممارسات الأفراد أو الدول أو الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، ومستويات تدهور النظام البيئي العالمي من جهة أخرى تعتبر القضايا البيئية من بين أهم حقوق الإنسان لاتصالها الكبير بالحق في الحياة و السلام و التنمية ،و تزايد الاهتمام مؤخرا بالبيئة لما خلفه التقدم العلمي من نتائج و آثار وخيمة على البيئة و الإنسان في آن واحد، حيث أصبح التلوث البيئي ظاهرة عابرة للقارات و لها تأثير سلبي

على الإنسان والحيوان وجل الكائنات الحية، باعتبارهم جزء لا يتجزأ من النظام البيئي، وبالرغم من خطورة ظاهرة التلوث البيئي إلا أن هناك ظواهر أخرى لا تقل خطورة مقارنة بهذه الأخيرة.

تتجلى أهمية الموضوع نظرا لحداثة الدراسات القانونية في نطاق حماية البيئة في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم ، ومدى أهمية البيئة كونها الوسط الحيوي الذي يعيش فيه الأفراد وجب إيجاد وسائل و سبل لحمايتها و الحفاظ عليها ، غير أنه لم يبرز اهتمام كافي بالسياسات البيئية اللازمة من أجل تحقيق الحماية البيئية و الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية إلا حديثا فجاءت هذه المذكرة كإضافة علمية يمكن أن يساهم في إثراء المكتب القانونية ويسد بعض النواقص في مثل هذا النوع من الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية .

كما يعد موضوع الحوكمة البيئية وعلاقته بالموارد الطبيعية و سبل تفعيلها و المحافظة عليها و الاستغلال الأمثل لها من أهم الموضوعات المعاصرة خصيصا في ظل اتساع العولمة لذلك أعطت لها الدول أهمية كبرى لمعالجة قضاياها في مقدمة الأولويات بالحياة البشرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة و التنمية الاقتصادية .

من ناحية أخرى تزداد أهمية هذا الموضوع من خلال التعديلات التي أصدرها المشرع من نصوص تشريعية و تنظيمية للتحكم في عملية حماية البيئة و هذا من خلال فرض مجموعة من النصوص القانونية و التنظيمية على المستوى الوطني و إبرام المعاهدات والاتفاقيات على المستوى الدولي .

أما فيما يخص دواعي اختيار الموضوع فهناك أسباب ذاتية و أخرى موضوعية

فالأسباب الذاتية هي رغبتنا في دراسة هذا الموضوع كونه يعتبر موضوع جديد و مثير للجدل يمكن أن يجلب اهتمام مختلف الباحثين في الحقل القانوني حتى يكون لهم فسحة

تخفف عنهم غموض المصطلحات الموضوعية و التعقيدات المتعلقة بهذا الموضوع ، بالإضافة إلى أنه له صدى كبير على الساحة الوطنية أو الدولية .

أما من الناحية الموضوعية يعتبر موضوع حماية البيئة و الحوكمة البيئية من أهم الموضوعات القانونية المتعددة الأبعاد الفنية و الاقتصادية المثيرة للاهتمام في مجال البحث القانوني.

الرغبة في الوقوف على مدى فعالية الحوكمة البيئية في الجزائر و مدى تحققها و تفعيلها على أرض الواقع ، و مدى توافقها مع المخططات المبرمجة .

وتتمثل أهداف الموضوع في تتطلع هاته الدراسة من خلال نطاقها الموضوعي، وفي ظل الاستطاعة العلمية للطالبتين، لبلوغ عدة أهداف، يمكن ذكرها باختصار في النقاط التالية:

– التعرف على مفهوم الحوكمة البيئية و العلاقة بينها و بين السياسات البيئية و التنمية المستدامة .

– تسليط الضوء على ابرز التحديات و العوائق التي واجهت الحوكمة البيئية في الجزائر

– التعرف على علاقة حماية البيئة بالموارد الطبيعية ومدى أهمية تظافر المجتمع الدولي لإيجاد حلول لمواجهة التدهور البيئي في ظل مجمل التغيرات الواقعة

– التعرف على استراتيجية تطبيق الحوكمة البيئية في الجزائر و مراقبة مدى فعاليتها .

– التعرف على آليات و فواعل الحوكمة البيئية في الجزائر .

– التعرف على الجهود القانونية و المؤسساتية للحوكمة البيئية في الجزائر .

لذلك تسعى دراستنا إلى الإنخراط في النقاش الدائر حول موضوع الحوكمة وحماية البيئة في الجزائر، من خلال دراسة الجهود القانونية والمؤسساتية ودورها في تحقيق الحوكمة البيئية ومما سبق نطرح الإشكالية التالية:

.

مامدى مساهمة الحوكمة البيئية في الحفاظ على الموارد الطبيعية ؟

وللإجابة على الإشكالية تم الإعتماد على المنهج الوصفي، وذلك للوقوف على مفهوم الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة، والمنهج التحليلي للإطلاع على الجهود القانونية والمؤسساتية لتحقيق الحوكمة البيئية. وللإحاطة بموضوع الدراسة تم الإعتماد على خطة متكونة من فصلين، حيث خصص الفصل الأول للتأصيل المعرفي للحوكمة البيئية والتنمية المستدامة، أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للإحاطة بأبرز الجهود القانونية والمؤسساتية لحوكمة البيئة وسبل تفعيلها في الجزائر.

كما تقتضي الدراسة وبالنظر إلى طبيعة الموضوع معالجتها في فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول مدخل معرفي للحوكمة البيئية، ثم تطرقنا بعد ذلك في الفصل الثاني إلى الإطار التنظيمي للحوكمة البيئية.

الفصل الأول

مدخل معرفي للحوكمة البيئية

الفصل الأول

مدخل معرفي للحوكمة البيئية

في إطار التطورات التكنولوجية التي شملت المجال الصناعي والتكنولوجي أصبح التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية موضوع الساعة، وأصبحت حماية البيئة من أولويات عصرنا .و من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة أصبح من الضروري إيجاد آليات و استرايجيات تعكس توجهات السياسات البيئية للدول التي تضمن حماية البيئة، و من هذه الآليات التي أثبتت قدرتها على مواجهة المشكلات المطروحة المتعلقة بالبيئة هي " الحوكمة البيئية ".

فقد ساهمت هذه الأخيرة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة و أصبحت تحتل موقعا رائدا في الفكر العالمي من أجل تحقيق التوازن بين التقدم و التطور السريع الذي يشهده العالم و الانتهاكات السلبية والحفاظ على البيئة كالتقدم والتطور السريع الذي يشهده العالم و الانتهاكات السلبية و الحفاظ على البيئة كإرث للأجيال القادمة، بالإضافة إلى تعزيز التنمية المستدامة و تعزيز جوانبها من خلال تحقيق التوازن بين أهداف التنمية و ضرورة حماية البيئة من خلال إعادة النظر في الأسس القائمة التي تحكم علاقة الإنسان و البيئة .

حيث تعتبر مفهوم يتعلق بالسياسة البيئية و البيئة السياسية فتهدف إلى تحقيق الاستدامة كأعلى اعتبار في إدارة جميع الأنشطة البشرية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية كما أنها فتشمل الحكومة و قطاع الأعمال و المجتمع المدني ، كما أنها تعني تنظيم سلوك الأفراد و المؤسسات في التعامل مع البيئة و الحفاظ عليها و على مواردها من أجل تحقيق الاستدامة البيئية فهي تتضمن مجموعة من القواعد و الإجراءات و الآليات التي يجب اتباعها وفقا لمبادئ محددة و تشارك فيها جميع الأطراف المعنية .وبالحديث عن الحوكمة البيئية ودورها في إدارة واستغلال الموارد الطبيعية وجب دراسة

كل عنصر على حدى من أجل معرفة طبيعة العلاقة بينهما، وبالتالي تحقيق الأهداف المرسومة .

وعليه ومن خلال هذا الفصل تناولت ماهية الحوكمة البيئية (المبحث الأول) ، ثم تطرقت إلىالسياسة البيئية (المبحث الثاني) .

المبحث الأول

ماهية الحوكمة البيئية

الحوكمة البيئية هي مصطلح بارز ومتداول على الساحة فيوقتنا الحالي نظرا لمدى أهميته سواءعلى الصعيد الوطني أوالعالمي ، يرجع ذلكلتزايد المشاكل البيئية مما سبب تدهور في النظام البيئي ،و رغبة الدول في تحقيق تنمية اقتصادية و صناعية سريعة دون مراعاة للمعايير البيئية الواجب اتباعها التي دورها حماية البيئة من الأخطار الناجمة عن قلة الوعي البيئي .

وهنا يأتي دور الحوكمة البيئية التي تعتبر استراتيجة مستحدثة تهدف إلى حماية البيئة منالمشكلات والأخطار التي أصبحت تهدد الأجيال الحالية والأجيال القادمة أيضا، لذا سنحاول في هذا المبحث تقديم مفهوم للحوكمة البيئية بالإضافة إلى ذكر خصائص ومبادئ وصور وأهداف الحوكمة البيئية بالإضافة إلى عناصرها .

المطلب الاول

مفهوم الحوكمة البيئية

تعتبر الحوكمة البيئية مطلبا وغاية تسعى إليها مختلف الدول في سبيل تفعيل وترشيد سياساتها البيئية مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وحماية البيئة بشكل أفضل حيث يعتبر مصطلح " الحوكمة البيئية " مصطلح شائع على الساحة البيئية وطنيا وبيئيا يكمن الهدف الأساسي منه في حماية البيئة من الأخطار والمشكلات التي قد

تلحق بها، لذلك سنحاول توضيح معناه في المطلب الأول عن طريق تعريف كل عنصر على حدى(الفرع الأول) ، بالإضافة إلى ذكر أسباب الاهتمام بالمفهوم (الفرع الثاني)، مع التطرق إلى أبرز خصائصها (الفرع الثالث) .

الفرع الأول: تعريف الحوكمة البيئية

تعرف الحوكمة بمعناها الواسع على أنها الرقابة والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية من خلال التنسيق بين كافة القطاعات بشكل متساو وتحقيق الشفافية وإعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من الأطراف الفاعلة في المجتمع، وعليه تعريف الحوكمة (أولا)، ثم تعريف البيئة (ثانيا) ، ثم تعريف الحوكمة البيئية (ثالثا).

أولا:تعريف الحوكمة :

مفهومالحوكمة"**G**overnance" هو منالمفاهيم الأكثر شيوعافي الوقت الحالي نظرا لارتباطه بالنشاط السياسي والاقتصادي والإداري، حيث ظهر هذا المصطلح نتيجة للنقاشات الفكرية الغربية، الأمر الذي خلق صعوبة بين الباحثين العرب في تحديد مصطلح دقيق فظهر نتيجة لذلك عدة صيغ مثل: الحكمانية، الحكم الراشد ... وغيرها"[1].

التعريف اللغوي :

مصطلح " الحوكمة " مشتق من فعل " يحكم " ، الذي يراد به طريقة التسيير و التدبير والإدارة ، هي التحكم و السيطرة من خلال قواعد و ضوابط و أسس لتحقيق الرشد و هي نظام رقابي بصورة علنية و متكاملة و داعمة للشفافية و المسؤولية و الموضوعية "[2]

وعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) أنها " قواعد و أساليب الأنظمة السياسية في حل الصراعات بين مختلف الفواعل ، واتخاذ القرارات"[1] .

---

[1]– نقلا عن سارة عجرود،الحوكمة البيئية في الجزائر–السياسات والتحديات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص الحوكمة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد بوضياف – المسيلة (2019–2020)، ص14.

[2]–نوال علي تعالبي، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ، الأردن ،2014 ، ص 23 .

وبالتالي يمكن القول أن الحوكمة هي مجموعة القواعد والإجراءات التي تعكس طبيعة وأسلوب الحكم للدول هدفها ضمان حسن سير شؤون الدولة ومؤسساتها سواء العامة أو الخاصة، الإقليمية أو الوطنية أو الدولية، وترتكز على مجموعة من الأسس تتمثل في الشفافية والمساواة والتمكين والعدالة "[2] .

من خلال مماسبق تعتبر الحوكمة منظومة سياسية و اجتماعية و اقتصادية ، تشمل قواعد و أساليب تستخدم لإدارة المؤسسات المختلفة عن طريق مشاركة مختلف الفواعل .

ثانيا : تعريف البيئة :

يعتبر مصطلح "البيئة" من الألفاظ الشائعة والمتداولة غير أنه تعددت تعاريفه سنذكر أهمها فيمايلي :

فيما يخص تعريف الفقهاء للبيئة تناولت البعض منها على سبيل المثال لا الحصر، فعرفت بأنها "الإطار الطبيعي الذي يستوعب الإنسان والحيوان والنبات، والعوامل الطبيعية للمحافظة على هذه الكائنات وعناصر تقدمها والمحافظة عليها، من خلال توازن بينها نحو حياة أفضل وبقاء لها، والتي تحرص النظم القانونية على الحفاظ عليها".[3]

كما تعرف بأنها" الوسط الذي يحيى فيه الإنسان والتي تنظم سلوكه و نشاطه فيه مجموعة من القواعد القانونية المجردة ذات الصبغة الفنية على نحو يحفظ عليه حياته، ويحمي صحته مما يفسد عليه ذلك الوسط والآثار القانونية المترتبة على مثل هذا النشاط "[4].

---

[1]–نوال علي تعالبي، المرجع السابق ، ص 23 .

[2]– هدى بوزيدي، سبرينة مانع، الحوكمة البيئية إطار لترقية التنمية المستدامة ، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول : الإنفاق البيئي : بين حاجات التنمية المستدامة و متطلبات التنمية المستدامة ، ص231 و 232.

[3]– نقلا عن، د/ طارق غنيمي، الحماية القانونية للبيئة من أخطار النفايات في ضوء القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2022، ص 39 .

[4]–نقلا عن، د/ داود عبد الرزاق الباز، الاساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، 2007 ، ص 35 .

فعرفت كذلك بأنها "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء، ودواء، ومأوى، ويمارس فيه علاقته مع أقرانه من بني البشر"،كما عرفت كذلك "بأنها تمثل في ظرف معين" مجموع العوامل المادية والكيميائية والبيولوجية وكذا مجموع العناصر الإجتماعية الكفيلة بأن يكون لها تأثيرا مباشرا أو غير مباشر عاجلا أو بعد حين على الكائنات الحية وعلى النشاطات البشرية، لذلك فإن حمايتها لا تستلزم فقط حماية البيئة الطبيعية والآثار والموارد ولكنها تستلزم حماية كل ما يرتبط بإطار الحياة وظروفها"[1] .

وعليه يمكننا القول أن البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، تشتمل على العناصر الطبيعية ماء، هواء، وتربة والنبات والحيوان، وعناصر إصطناعية أوجدها الإنسان لخدمته، و كل العوامل الطبيعية والإجتماعية المحيطة به والتي يؤثر فيه وتتأثر به، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة [2].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن البيئة هي مجموعة العوامل الطبيعية والبيولوجية والكيميائية والمناخية والجغرافية المحيطة بالإنسان، والتي تحدد نشاطه واتجاهاته وتؤثر على سلوكه ونظام حياته "[3] .

ثالثا: تعريف الحوكمة البيئية .

الحوكمة البيئية باعتبارها نظرية ترى العالم كلًا مترابطًا، والحفاظ عليه ككل مسئولية الجميع، وهى بهذا تملك نظرة عامة على مجمل الكرة الارضية كونها المكان الذي يعيش فيه كل الناس، فيمكن تعريف الحوكمة بأنها" بأنها مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة فهي تعمل في كل المستويات

[1]- نقلا عن، صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة الجزائر، 2010، ص 13.

[2]- طارق غنيمي، المرجع السابق، ص 39.

[3]- هدى بوزيدي، سبرينة مانع، المرجع السابق، ص 05 و 06 .

بدءا من المستوى الفردي، وصولا الى المستوى العالمي كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية"[1] .

كما عرفها الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN) بأنها تفاعلات متعددة المستويات محلية ،وطنية، دولية بين ثلاث جهات فاعلة رئيسية لدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني ،التي تتفاعل مع بعضها البعض سواء بطرق رسمية أو غير رسمية في صياغة وتنفيذ السياسات إستجابة للمطالب و المداخلات المتعلقة بالبيئة من المجتم.

الفرع الثاني : أسباب الاهتمام بمصطلح الحوكمة البيئية

إن المشاكل البيئية الحالية للمجتمع تستلزم وجود مقاربات إبداعية للحوكمة، وهو مايتجلى في مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بالفرضيات التقليدية التي أدت إلى بروز الحوكمة البيئية وهي "[2] :

– تعتبر البيروقراطية المركزية محدودة في قدرتها على الاستجابة للتغيرات البيئية والاجتماعية، حيث تعكس قيم ومصالح المواطنين والجهات الفاعلة غير الدولاتية.

– تضاءل مكانة الخبراء في الحوكمة بشكل مستمر ،بالإضافة إلى الحقائق والافتراضات التقليدية حول الاستقرار البيئي والاجتماعي.

– أثبتت النماذج التقليدية للتحكم والسيطرة عجزها وفشلها أمام المعطيات الواقعية مما تسبب في ظهور العديد من النماذج الضبطية الجديدة التي استجابت مع المعطيات الجديدة القائمة على مبدأ التعددية.

الفرع الثالث :خصائص الحوكمة البيئية

للحوكمة البيئية مجموعة من الخصائص تتميز بها بصفة انفرادية عن غيرها تجعلها تكتسب مكانة خاصة في مجال البيئة، وتتمثل هذه الخصائص في كل مما يلي: الشفافية، العدالة والمساواة، الشرعية، الإدامة ، المشاركة .

[1]– هدى بوزيدي، سبرينة مانع، المرجع السابق، ص 232.

[2]– نقلا عن سارة عجرود،الحوكمة البيئية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 23 .

أولا:الشفافية

تمثل أحد المفاهيم المتقدمة والحديثة في الحوكمة البيئية، إذ يعني الوضوح والانفتاح والتخلي عن السرية و لغموض، بحيث يكون جميع الأطراف سواء مؤسسي القرار أو أصحاب المصلحة على علم بكفاية المعطيات والتفاصيل والخطط المراد تحقيقها ، وفي حالة حدوث الأخطار يتم الإعلان عنها حتى تؤخذ بعين الاعتبار في إطار حماية البيئة "[1].

ثانيا:العدالة والمساواة

المقصود بها أن يتمتع الجميع بفرص متساوية من أجل تحسين وضعياتهم "[2] ،حيث تتحقق هذه العدالة والمساواة من خلال إصدار القوانين التي تكون مفيدة للجميع بشكل عام وتمنح امتيازات في مجال البيئة للأشخاص.

ثالثا: الإدامة

والمقصود بها ديمومة أنشطة الحوكمة واستمراريتها على المدى البعيد "[3] ، يستلزم توفر شرط الديمومة في التقارير والمخططات المتعلقة بالحوكمة، فتتم الدراسة على أساس تحديد الآفاق المستقبلية للمشروع في إطار حماية البيئة و يكون من بينها شرط الإدامة.

رابعا :المساءلة

وتتمثل في القدرة على تحمل الالتزامات والمسؤوليات وذلك عن طريق تقديم التقارير والتفسير في الإطار المهني، فهي تقضي بتحميل منظمات الخدمة العامة والأفراد العاملين فيها المسؤولية عن القرارات المتخذة والأفعال التي يقومون بها ،حيث تتمثل في

---

[1]– داود سليمان بن عيسى، حوكمة منظومة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين تطبيق المعاصرين ونظرة المؤسسين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية ، الأردن، المجلد 27، العدد 02 ، ص83.

[2]–نوال علي تعالبي، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ، الأردن ،2014 ، ص25.

[3]–نوال علي تعالبي، المرجع نفسه، ص25.

القدرة على تقديم إجابة و استحقاق اللوم مع تحمل المسؤولية عند حدوث أخطار تتعلق بحماية البيئة"[1] .

خامسا :خدماتية

وهي توفير خدمات عامة للمواطنين وتلبية حاجياتهم في إطار الحماية البيئية، وتكون خدماتية بالنسبة لمختلف فئات المواطنين سواء الفئة المتوسطة أو الفئة الفقيرة أو ذوي الاحتياجات الخاصة .

سادسا :الشرعية

يقصد بالشرعية في إطار حماية البيئة أن تلقى القرارات واللوائح قبول من طرف المواطنين"، ويكون ذلك عن طريق تبادل الرضا والقبول والتفاهم بين مؤسسي القرار ومتلقيه فيما يخص الإطار التشريعي والمؤسسي والقرارات المتخذة التي تأخذ الصفة الإلزامية .

سابعا : المشاركة:

وهي أنه للجميع الحق المشاركة في اتخاذ القرارات وسيكون ذلك عن طريق جهات تمثيلية "[2]، حيث للجميع الحق في معرفة الأخطار البيئية المستقبلية المحتملة الحدوث بالإضافة إلى الاطلاع على جميع المخططات والدراسات والتقارير ذات الصلة .

ثامنا : التمكين و التخويل

والمقصود بها تمكين المواطنين المشاركة الفعلية في إطار الحوكمة البيئية في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسات و المشاريع و المنشآت ذات الصلة بالمجال البيئي، حتى يتمكن جميع الأطراف الفاعلة من تحقيق نجاح يستفيد منه الجميع"[3] .

---

[1]–مرزاق فايزة، مفهوم الحوكمة البيئية ومبادئها، مجلة البيئة والتنمية المستدامة وصحة الإنسان، المجلد 01 / العدد02 (2023) ص 228 .

[2]–نوال علي تعالبي ، المرجع السابق ، ص25.

[3]–نوال علي تعالبي ، المرجع نفسه ، ص26.

الفرع الرابع : صور الحوكمة البيئية

تتخذ الحوكمة البيئية ثلاث مستويات متكاملة فيما بينها، حيث لايمكن أن يتم الفصل بينهم و تتجلى هذه المستويات في الصور التالية :

أولا: الحوكمة البيئية الوطنية

هي مجموعة من الأنظمة و السياسات الموجودة على المستوى الداخلي للدول و التي تهدف إلى حماية البيئة ، حيث أن لكل دولة نهجها و سياساتها الخاصة "[1].

تتمثل الحوكمة البيئية الوطنية في الآليات التي تعتمدها كل دولة و تلتزم بها وفقا لسياساتها و نظامها الداخلي ، و تتبع هذه الدول لتنفيذ سياستها نظام قائم على الاستدامة البيئية يكون هدفه الأساسي حماية البيئة "[2] .

ثانيا: الحوكمة البيئية الإقليمية

هي عبارة عن مجموعة من الأنظمة البيئية التي تسود في بلدين أو أكثر، حيث تمثل تنسيقا بيئيا بين هذه الدول في مجالات معينة كالتلوث العابر للحدود أو الأنهار المشتركة مثل : الحوكمة البيئية الإفريقية الآسيوية "[3].

يتشكل هذا النوع من الحوكمة البيئية بين الدول من أجل مواجهة المشاكل البيئية المشتركة التي تجمعهم ، حيث يتم اللجوء إليها من أجل إيجاد حلول لمواجهة التحديات البيئية التي قد تواجهها في نطاق هذا التنظيم المشترك "[4] .

ثالثا : الحوكمة البيئية العالمية

هي مجموعة من الأنظمة و الآليات الأساسية و آليات التمويل و القواعد و الإجراءات التي تنظم جهود حماية البيئة على المستوى العالمي "[5].

---

[1]– سارة عجرود، مرجع سابق، ص 20 .

[2]– مرزاق فايزة ، مرجع سابق، ص 235 .

[3]– مهني وردة ، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة عمر تليجي ، الأغواط ، الجزائر ، العدد 24 ، 2017 ، ص12 .

[4]– مرزاق فايزة، مرجع سابق، ص221–247 .

[5]– سارة عجرود، مرجع سابق، ص 20 .

وتتمثل هذه الحوكمة في المعاهدات و الاتفاقيات المتعددة الأطراف المنعقدة في مجال حماية البيئة على المستوى العالمي ، بالإضافة أيضا أنها تتشكل من مؤسسات و منظمات متنوعة و تعتمد استراتيجات حديثة هدفها الأساسي الحماية البيئية العالمية "[1] .

المطلب الثاني

مكونات و مبادئ و أهداف الحوكمة البيئية

الحوكمة البيئية كغيرها تقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ تميزها عن غيرها، كما لها أهداف محددة ترغب تحقيقها أهمها حماية البيئة، كما لها ثلاث قطاعات تتكون منها، لذا سنتناولها بالتفصيل في هذا المطلب مكونات الحوكمة البيئية (الفرع الأول) ، مبادئ الحوكمة البيئية (الفرع الثاني)، أهداف الحوكمة البيئية (الفرع الثالث) .

الفرع الأول : مكونات الحوكمة البيئية

تتكون الحوكمة البيئية من عدة مكونات هامة تسمح لها بفرض كيانها و وجودها سواء على الساحة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، حيث تضم ثلاثة مكونات رئيسية هي : الحكومة(أولا) ، القطاع الخاص (ثانيا) ، المجتمع المدني (ثالثا) .

أولا : الحكومة (الدولة)

تعرف الحكومة على أنها النظام الذي يحكم الدولة ، فهي تعد واحدة من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق الحوكمة البيئية ، حيث تعبر عن دور الحكومة في ممارسة السلطة العامة ولها معنيين:

المعنى الضيق : يتم استخدام مصطلح "الحكومة" للإشارة إلى الهيئات التي تدير شؤون الدولة و تحكمها ، و تشمل السلطات الثلاثة : التشريعية ، التنفيذية ، القضائية .

[1]– مرزاق فايزة ، المرجع السابق، ص 235 .

المعنى الواسع : يستخدم مصطلح الحكومات للإشارة إلى نظام الحكم في الدولة و كيفية ممارسة السلطة العامة في جماعة سياسية محددة "[1] .

أ – أشكال الحكومات : تنقسم الحكومات حسب معيار الخضوع للقانون إلى حكومات قانونية و استبدادية، و تنقسم من حيث معيار الخضوع للرئيس الأعلى إلى حكومات ملكية و جمهورية "[2] .

ب– وظائف الحكومات:

- العمل على إعداد بيئة ملائمة لتحقيق التنمية في المجتمع .
- العمل على وضع السياسة العامة وتنسيقها وتنفيذها على المستوى الوطني عن طريق وضع الخطط والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة وتعزيز رفاهية المجتمع، تشمل أيضا تنسيق الجهود بين الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة لضمان تنفيذ السياسات بشكل فعال ومتناسق، أما وضع السياسات وتنسيقها على الصعيدين الإقليمي والدولي فيهدف إلى تعزيز التعاون والتفاهم بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية وتشمل هذه المهمة وضع الاتفاقيات والمعاهدات التي تهدف إلى حل القضايا العابرة للحدود وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي .
- وضع و اعتماد القوانين واللوائح و توقيع المعاهدات .
- تحقيق الاستقرار والأمن .
- تعزيز التعاون الدولي و الإقليمي .
- حل المنازعات وتسويتها وتشجيع التنوع الثقافي .

ج– التحديات التي تواجه الحكومات :

- القطاع الخاص بحاجة إلى بيئة مساعدة للأسواق الحرة ، إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين دور الحكومة والسوق .

[1]–نوال علي تعالبي ، المرجع السابق، 30 .

[2]–نوال علي تعالبي ، المرجع نفسه ، 31 .

- المواطن بحاجة إلى استجابة أكبر من الحكومة لاحتياجاته ويرغب أن تعمل الحكومة باللامركزية بشكل أوسع من أجل تيسيير مصالحه .
- تتأثر الدولة و الحكومة بالضغوط العالمية التي تأتي من طرف القوى العظمى التي تتحدى طبيعة او كيان الدولة و الحكومة فيها "[1] .

ثانيا : القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص مجموعة المؤسسات أو الجمعيات أو الاتحادات التي تجمع رجال الأعمال و تسعى لحماية مصالح أعضائها من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب بهدف تحقيق أهداف و مصالح أعضائها ، حيث تختلف منظمات القطاع الخاص طبقا لطبيعة النظام السياسي الحالي"[2] . بسبب أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية هناك تغيير في دول العالم واتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص ، لهذا السبب قامت الحكومة بتطوير و تعزيز القطاع من خلال الآليات التالية :

- العمل على إنشاء بيئة اقتصادية مستقرة و مناسبة .
- الحفاظ على التنافسية في السوق .
- الالتزام بتنفيذ القوانين .
- تشجيع المشاريع و الاستثمارات الخاصة .
- توفير فرص متساوية لجميع المواطنين للاستفادة من الإمكانيات و التسهيلات المالية .

ثالثا : المجتمع المدني

أصبحت المؤسسات المدنية أدوات فعالة في تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكملة للجهود الحكومية، خاصة في المناطق التي يكون فيها الحضور الحكومي ضعيفا، تعد منظمات المجتمع المدني قنوات مهمة لتوصيل الخدمات الاجتماعية ، حيث تتمتع بنطاق واسع ومجالات واهتمامات متنوعة لذلك يجب

[1]–نوال علي تعالبي ، المرجع السابق ، ص 31 – 32 .

[2]– نوال علي تعالبي ، المرجع السابق ، ص 34 .

على الحكومة توفير بيئة مساعدة لهذه المؤسسات لتحقيق التنمية البشرية، ويتمثل دورومهام المجتمع المدني فيمايلي :

- زيادة الوعي وتطوير القدرات .
- توجيه جهود المواطنين في إطار العمل الديمقراطي .
- المشاركة في العمليات المتعلقة بالسياسات .
- تعزيز الوعي بالمسؤولية الاجتماعية وتشجيع ممارسات الحكم .
- المساهمة في تشكيل رؤى المجتمعات التي تركز على الإنسان معاوماته "[1]

ومنه الحوكمة البيئية تتكون من ثلاث مكونات : الحكومة، القطاع الخاص ،المجتمع المدني، أدوارها متكاملة ومترابطة فيما بينها تعمل على تحقيق تنمية اجتماعية وبشرية وبيئية وفي مختلف المجالات تهدف لتحسين المستوى المعيشي .

الفرع الثاني : مبادئ الحوكمة البيئية

تستند الحوكمة البيئية على مجموعة من الأسس والمبادئ يساعد الالتزام بها على تحقيق الأهداف المسطرة وأهمها حماية البيئة والمحافظة عليها، تتمثل هذه الأهداف فيما يلي : التنمية المستدامة(أولا) ،العدالة البيئية (ثانيا) ، مبدا الحيطة (ثالثا) .

أولا : التنمية المستدامة

يعمل مبدأ التنمية المستدامة على التحول من التركيز على النظام البيئي الطبيعي إلى النظام البيئي الشامل . و هذا يهدف إلى التحكم في العنصر البشري من حيث الإنتاجية و استخدام الموارد بهدف تقليل التلوث الناتج عنها ، و أيضا تعزيز قيم الحفاظ على البيئة في السلوكيات الاجتماعية "[2] .

ثانيا : العدالة البيئية

[1]–نوال علي تعالبي ، المرجع السابق،ص 34.

[2]–مرزاق فايزة، المرجع السابق ، ص 231 .

المقصود بهذا المبدأ هو وجود حماية متساوية ومشاركة فعالة لجميع أفراد المجتمع بشكل عادل ومتساو، بالإضافة إلى الالتزام بتطبيق وتنفيذ القوانين والتشريعات البيئية، بحيث أن جميع فئات المجتمع تتمتع بحماية بيئية بدرجة متساوية ضد التلوث و المخاطر البيئية"[1] .

يعتبر هذا المبدأ من مصادر القانون الدولي العام طبقا لنص المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ويتحقق هذا المبدأ بتكريس القوانين والتشريعات الوطنية المتعلقة بالبيئة لأهم أسس التنمية المستدامة،كما أنه يرتكز هذا المبدأ على مبدأين أساسي يتمثلان في مبدأ الوقاية الذي ينص على وجوب وجود آليات وقائية لتجنب حدوث الضرر في المناطق المعرضة للتلوث والمخاطر البيئية، ومبدأ دراسة التأثير على البيئة الذي يهدف إلى احترام معايير حماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة "[2] .

ثالثا : مبدأ الحيطة

هو مبدأ أساسي للحوكمة البيئية كرسته العديد من القوانين الوطنية المتعلقة بالبيئة وصحة الإنسان، حيث يتضمن عنصر اتخاذ القرارات والتدابير الفعالة فيما يتعلق بحماية البيئة بالإضافة إلى دراسة مدى الأضرار المتوقعة والتكاليف الاقتصادية المعقولة.

كما تعتبر مرحلة وقائية أساسية تهدف إلى استباق الأزمة والخطر قبل حدوثه، فيتم الاستعداد لمواجهة هذا الخطر من خلال استغلال المعلومات وإعداد الخطط، بالإضافة إلى خلق ثقافة الكوارث بين أفراد المجتمع والتوعية من التلوث والمخاطر البيئية من أجل رفع درجة الوعي في مجال حماية البيئة"[3].

---

[1]–مرزاق فايزة، المرجع السابق ، ص 232 .

[2]–مهني وردة، تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة – دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر، مجلد 16، العدد 02، ص351 .

[3]–أسماء سلامي، الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة – الواقع المأمول، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور،الجلفة،الجزائر ، العدد 25 ، 2016، ص11 .

الفرع الثالث : أهداف الحوكمة البيئية

تتمثل أهداف الحوكمة البيئية حول تحقيق الأمن البيئي وكيفية حماية البيئة والحفاظ عليها وذلك لما لها من مكانة وقيمة هامة بالنسبة للإنسان، كما يتمثل الهدف الرئيسي للحوكمة في تحقيق الترابط بين مختلف الجهات الفاعلة للعمل بطريقة متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة ومن أهم أهداف الحوكمة البيئية مايلي :

– حماية البيئة من الأخطار الطبيعية والبشرية والتنبؤ بحدوثها من أجل معالجة الأوضاع وإيجاد الحلول لها، والتركيز على الحد من التلوث باختلاف أشكاله، بالإضافة إلى العمل على التنمية المستدامة للبيئة والحرص على توفير محميات طبيعية للحيوانات والنباتات"[1].– بما أن البيئة هي استدامة مشتركة فإن الحوكمة البيئية تعتمد على وجود معايير مثبتة للاستدامة في التخطيط، بالإضافة إلى وجود قواعد محددة للامتيازات والتنازلات "[2].

– تحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية والتدمير البشري لها في ظل السياسات الوطنية والدولية، حيث يتوجب الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بحيث تترك للأجيال القادمة نظرا لعدم تجددها مرة أخرى "[3] .

– إنشاء مجموعة من قواعد التصرف المحددة للأدوار التي تلعبها الدولة والجهات غير الحكومية في المجال البيئي لمواجهة المشاكل والتحديات البيئية على المستوى الداخلي والخارجي .

---

[1]– أحمد السيد الدقن ، التحول من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية ، نحو إطار قيمي و إجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد 39 ، العدد 02 ، ص257 .

[2]– منال سخري ، الحوكمة البيئية في الجزائر (دراسة حالة تسيير النفايات الطبية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص :تنظيمات سياسية و إدارية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،(2020/2019) ، ص 12.

[3]– مهني وردة ، مرجع سابق ، ص128 .

– تحقيق تحول سريع للقاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية إلى تكنولوجيا جديدة تكون أكثر كفاءة وقدرة على الحد من التلوث البيئي ، بالإضافة إلى تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة .

– تنظيم العمل الإداري والمؤسسات الفاعلة في مجال البيئة وعمل مختلف الجهات المشاركة في إطار حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة "[1].

المبحث الثاني

السياسة البيئية

إن قضايا البيئة والتنمية المستدامة مفادها سلامة الفرد الاجتماعي والتي لا تتحقق إلا ببيئة سليمة خالية من الملوثات والمتغيرات البيئية، حيث عمدت جل الدول العالم عامة والجزائر خاصة إلى وضع ترسانة قانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وعملت على إنشاء مؤسسات وهياكل إدارية متخصصة تتولى تنفيذ القوانين.

حيث أن السياسية البيئية في مجملها هي مجموع والقواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع إبراز مهام المؤسسات والهيئات المكلفة بذلك وهذا تحت طائلة النصوص والقوانين والتنظيمات المعمول بها والتي تم تحديدها مسبقا مع إبراز سبل التصحيح التنموي.

وعليه استنادا لما سبق وجب إبراز وتقديم مفاهيم عامة حول السياسية البيئية (المطلب الأول)، ثم بيان أوجه التداخل بين السياسة البيئية والحوكمة البيئية (المطلب الثاني).

.

[1]–مرزاق فايزة ، المرجع السابق، ص 233 .

المطلب الأول

مفهوم السياسة البيئية

تعتبر السياسة البيئية مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية من أجل حماية البيئة وذلك من أجل تجنب المشاكل البيئية والتقليل من الأخطار ومعالجة الأضرار ، حيثّ أن الغاية من انتهاج السياسة البيئية هو مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية بالإضافة إلى تحقيق الانسجام بين الأهداف البيئية والأهداف الأخرى في القطاعات الأخرى كقطاع الزراع والصناعة والسياحة.

من أجل ذلك ومما سبق سنبرز تعريف السياسة البيئية (الفرع الأول)، ثم الأدوات المستعملة (الفرع الثاني)، بالإضافة إلى معرفة محتواها (الفرع الثالث) وختاما محددات السياسة البيئية (الفرع الرابع).

الفرع الأول: تعريف السياسة البيئية

تعرف السياسة البيئية بأنها: "...إطار للعمل في جميع ميادين البيئة في البني والمفاهيم والأساليب، وحملات التحسيس والتوعية والتربية البيئية وتخطيط البيئة- مثلما هو متعارف عليه- هو العملية التي بموجبها تتحول أهداف السيادة البيئية إلى استراتيجيات، وأهداف علمية على أساس تشخيص دقيق للنظام البيئي القائم، وهو إلى جانب عمليات إدارة البيئة وتدبير شؤونها التي تضطلع بها الأجهزة المكلفة بتنفيذ تلك الأهداف يعد أداة لتطبيق السياسة التربوية..."[1] .

كما تعرف على أنها مجموعة من الترتيبات والإجراءات التي تنتهجها الحكومة بقصد إحداث آثار ونتائج اقتصادية وبيئية مرغوبة تدعم التنمية المستدامة أو الحيلولة دون حدوث نتائج وآثار من شأنها أن تعطل الدول في المضي قدما في تحقيق أهداف

[1]- سارة عجرود، المرجع السابق، ص 37 .

التنمية"[1].

فمن خلال هذه التعريفات نستخلص أهم أهداف السياسة البيئية و التي تتمثل فيما يلي:

– تحجيم الممارسات التي تدفع إلى تدهور الموارد البيئية ، أو تنظيم أنشطة تهدفلمعالجة مصادر التلوث.

–استعادة الوضع الأمثل للعناصر البيئية المهمة وخصائصها الكيميائية والفيزيائية والحيوية من أجل الحرص على استمرارية قدراتها الاستيعابية والإنتاجية ، وحماية المصادر الطبيعية كالتربة.

–مراعاة المعايير و الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية للقطاعات المختلفة وتضمين الآثار البيئية، و سبل معالجتها "[2].

الفرع الثاني: أدوات السياسة البيئية

تحتاج السياسة البيئية من أجل تحقيق و تنفيذ المخططات المدروسة و تنفيذ الأهداف المسطرة إلى مجموعة من الأدوات تتمثل في الأدوات التعليمية و التثقيفية (أولا) ، الأدوات التنظيمية (ثانيا) و هي كما يلي :

أولا: الأدوات التعليمية والتثقيفية:

تتمثل في مجموعة البرامج الخاصة بالتلفزيون و الإذاعة والانترنت و الندوات...إلخ .تطمح إلى توعية الأفراد بوجوب الاهتمام بالبيئة و سلامتها وتغير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة ولاهتمام بالتدوير وإعادة الاستخدام، وكذلك تعريف المستهلك بمصادر التلوث في السلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها، وتقع مسؤولية القيام بهذا الدور على عانق المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية

[1] – عبد الجليل علي عباس، رفيق بوبشيش ، الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية و نظرية ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 01، جامعة باتنة 1، جانفي 2022، ص106.

[2]– حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، ط1 ، دار االمنهل اللبناني للطباعة و النشر ، لبنان ، 2007 ، ص 442 – 443 .

كجمعيات حماية البيئة، والتجمعات الشبابية، وجمعيات حماية المستهلك "[1].

ثانيا: الأدوات التنظيمية

تتمثل الأدوات التنظيمية في الأوامر التي تصدرها السلطات الإدارية المتخصصة بحماية البيئة وتتمثل أهم هذا الأدوات في :

المعايير البيئية: من أكثر قوانين التلوث شيوعا هو قانون تحديد المعايير البيئية، حيت يسعى تحديد المعيار إلى وضع معدلات معينة من التركيز البيئي للمادة الملوثة، وتنقسم المعايير البيئية إلى:

معايير نوعية: وهي المعايير التي تحدد الخصائص المعينة لمادة ما (كالماء) وبالتالي فان معيار النوع كهدف يجب الوصول إليه.

معايير تقنية: تتمثل في التجسيد التقني للمعايير السابقة من خلال تحديد ما هي أحسن تكنولوجيا يمكن استعمالها، والوسيلة الأكثر اقتصادية بحيث يتم الوصول إلى المعايير المحددة.

معايير المنتجات: تعرف بصفة عامة الحدود المقروضة للاستعمال في سلسلة لمنتوج معطى مثل حالة الرصاص في البنزين، الذي تم تعديله في البلدان الصناعية أي أن معايير المنتجات تحدد الكميات الواجب توافرها أو عدم تجاوزها في إنتاج منتوج معين.

ثالثا:الأدوات المؤسسية والتشريعية:

تشمل مجمل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهياكل تنفيذية، ويأتي في مقدمة ذلك وجود قانون لحماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون "[2].

رابعا :الأدوات الاقتصادية:

[1] – مصطفى بابكر، السياسات البيئية ، مجلة قضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد 25 ، يناير2004 ، ص09 .

[2] – مصطفى بابكر ، المرجع نفسه ، ص 10 .

تعمل الأدوات الاقتصادية على إدخال الآثار الخارجية الناجمة عن المشاكل البيئية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على قوة السوق، وهذا من خلال التأثير على نفقة الإنتاج ، وهذه بدورها قد تؤثر على حجم الاستهلاك عن طريق ما يعرف بالحوافر ولهذا الغرض توجد العديد من الأدوات الاقتصادية المستخدمة بهده حماية البيئة كالسياسة النقدية والتجارية من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من الخارج، حيث لجأت بعض الدول إلى إنتاج بعض السلع والخدمات التي نتج عنها زيادة كمية النفقات، كما اعتمدت في سبيل ذلك أداة الإعانة وذبك بتقديم إعانة للملوثين قصد تحديث آلياتهم أو إعانة غير الملوثين لتشجيعهم على ذلك.

*** الجباية البيئية:**

تنقسم الرسوم البيئية إلى ما يلي:

– الإتاوات أو الرسوم المخصصة: وهي تلك الرسوم التي تستخدمها إيراداتها في تغطية تكاليف الخدمات البيئية وإجراءات تخفيض التلوث مثل معالجة المياه كما يمكن استعمال إيرادات هذا النوع في تغطية نفقات خدمات بيئية مخصصة.

*** الرسوم المحرضة:** وهي تلك التي تستعمل لتعديل وتصحيح سلوك المنتجين أو المستهلكين كما تعتبر ذات معدلات مرتفعة ولها دور ردعي وهي في هذه الحالة أداة تصحيحية حقيقية.

*** الرسوم البيئية الجبائية:**

وهي تلك الرسوم التي تهدف إلى الرفع من حصيلة الإيرادات الجبائية والتي يمكن توجيهها إلى تمويل مشاريع لحماية البيئة.

وعليه يمكن القول أن الرسوم البيئية لها تأييد واسع من قبل صناع القرار السياسيين والاقتصاديين و يعود ذلك للمزايا التي تتمتع بها خاصة باعتبارها أداة اقتصادية

تساهم في توفير إعانات مالية وهذا النوع من الرسم ظهر بالأساس لتطبيق مبدأ الملوث يدفع وتسمى أيضا رسوم الأضرار أو الرسوم الخضراء"[1] .

ويرى جانب من الفقه هناك نوعان من أدوات التحفيز الاقتصادي تتمثل في:

مقاربة "بيلو": الرسوم، الإتاوت والإعانات: هذا النوع من الأدوات الاقتصادية يركز على الجباية (الرسوم)، شبه الجباية (الإتاوات) والإعانات ، فلسفة هذه الأدوات تستند إلى مبدأ " الملوث–الدافع"، والذي يقضي بضرورة دفع الملوث لتكاليف إزالة الأضرار التي سبب فيها، حيث تقوم السلطات العمومية بتحديد مستوى هذه الأدوات، وتتدخل باستعمالها في تعديل أسعار وتكاليف الأعوان الاقتصاديين.

مقاربة "كواز": يستند هذا النوع من الأدوات الاقتصادية إلى إنشاء حقوق ملكية على " السلع البيئية" أي خصخصة موارد الطبيعة، وإنشاء أسواق لتداول هذه السلع هذا التداول يحدد لها قيمة وينظم استخلالها، ومن أمثلة ذلك " حقوق (رخص) التلويث" والحصص الفردية للصيد القابلة للتداول، يؤدي إنشاء مثل هذه الأسواق من تحويل الآثار الخارجية للمنظمة إلى سلعة جديدة، وهي " الحق في التلويث" ولذي يمكن تداوله بين مختلف الأعوان الاقتصاديين خاصة"[2] .

الفرع الثالث: محددات و محتوى السياسة البيئية

تتباين السياسية البيئية من دولة إلى أخرى وذلك حسب نظام الدولة، ويكمن هذا التباين في المحددات (أولا)ومحتوى السياسة البيئية(ثانيا) ولهذا سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح هذه المحددات والمحتوى.

أولا. محددات السياسة البيئية:

تتمثل محددات السياسة البيئية في طبيعة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[1] – مسعودي أمالخير، عيساوة وهيبة، السياسة البيئية في الجزائر– آليات لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة آفاق لعلم الإجتماع، العدد 15، جويلية 2018، ص 254.

[2]– سارة عجرود، المرجع السابق، ص 41 .

في كل دولة إذ أن ذلك يعكس تفاوتا وتباينا في مدى إلحاح الحاجات والأولويات، ومدى التفضيلات الاجتماعية ومن ثم فما قد يصلح للدول المتقدمة قد لا يصلح للدول النامية، وكذلك من حيث درجة التشدد والتساهل في التطبيق. مدى وطبيعة الأهداف التي ربما تسعى الدولة إلى تحقيقها من ورء تبني سياسة بيئية ما، كما قد تبرز أهمية مسألة ما إذا كانت هذه السياسات تركز على البيئة فقط أم قد ترمي إلى تحقيق أغراض أخرى.

- مدى المقدر التمثيلية الطبيعية للبيئة وهذه تعني مدى قدر البيئة على تحويل المخلفات والنفايات والإصدارات المختلفة وجعلها غير ضار، وكذلك قدرتها على تجديد الموارد الطبيعية وهذه المقدر تعتمد على حجم الملوثات وطبيعتها.
- حجم ما لحق بالبيئة من دمار وأضرار إذ كلما ازدادت درجة الأضرار البيئية، كلما كانت الدولة ردما في حاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومتعددة مع المشكلة بشكل مباشر، كما أن هناك أخطار وأوضاع بيئية قد يكون استعمال الأدوات الاقتصادية معها أكثر نفعا أو اقل ضرر من الأدوات التنظيمية أو التدخل الحكومي المباشر.
- القدرة التنظيمية أي قدرة الدولة على المراقبة والرصد والإسراف، وضمان تنفيذ السياسات والأدوات البيئية التي تقر اتخاذها.

تزيد أهمية الضغوط العالمية التي ممارسها الدول والمنظمات العالمية من اجل وضع سياسات لحماية البيئة، ويغلب على هذه الضغوط أن تكون مصحوبة بتهديدات أن تتخذ الدول سياسات وتطبيق تدابير لحماية البيئة تكون غالبا في شكل عقوبات تجارية"[1] .

ثانيا: محتوى السياسة البيئية:

يكمن محتوى السياسية البيئية في أهمية التزام الدولة وضرورة وضع شروط من اجل حماية البيئة، وتجنب المشاكل البيئية ويمكن إجمال هذه الشروط فيما يلي"[2] :

[1]– سارة عجرود، المرجع السابق، ص 44 .

[2]– سارة عجرود، المرجع السابق، ص 37 .

إصدار القوانين والأوامر الإدارية المتعلقة بكافة مجالات حماية البيئة على أن تتضمن هذه القوانين الشروط الكافية لتحقيق الأهداف المرجوة من السياسة البيئية.

فرض ضرائب ورسوم بيئية بحسب المبدأ: من يستهلك البيئة ومواردها أكثر، هدا ويمكن استخدام الضرائب المقررة لدعم مشاريع حماية الاستثمارات في مجال الطاقة البديلة كذلك ينبغي منح إعانات مالية، وإيجاد وتطوير مواد استعمال ذات مواصفات رفيقة بالبيئة والعمل على تطوير مشاريع، وأساليب لإعادة الاستثمار الفعال عن طريق إيجاد تقنيات مناسبة للتخلص من النفايات بكافة أشكالها وطرق بيئية سليمة، ومن الطبيعي ضمن هذا الإطار أن تسعى قوانين حماية البيئة لتحقيق الاستعمال الأمثل للمصادر الطبيعية، بما فيها الماء والتربة ذلك عن طريق إيجاد طرق ووسائل رفيقة بالغابات والأراضي والطبيعة بشكل عام.

- العمل على الارتقاء بمستوى الوعي البيئي بين السكان ومتابعة تطور من خلال برامج ثقافية وإعلامية، وكذلك تقيم الاستشارات والنصائح البيئية بغية الوصول إلى الهدف الأكبر وهو خلق نهضة وطنية ذات عزيمة وتصميم على .حماية البيئة والوقاية من التلوث، والوقوف في وجه المحاولات الرامية لنقل الصناعات الملومة إلى بلدان العالم الثالث بحجة تشجيع الاستثمار.

- تقتضي الضرورة تنفيذ دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الاستثمارية ومراقبة تطبيقها ، ومدى إمكانية التعايش معها ووضع هذا الاختبار موضع التنفيذ على آن يمتد ليشمل كافة مجالات التخطيط لمشاريع الاستثمار بكافة أشكالها، بما فيها الصناعية الإنتاجية اخذين بعين الاعتبار أنواع المنتجات وطرق الإنتاج وكذلك طرق التخلص من النفايات الصادرة عن عملية الإنتاج.

المطلب الثاني

دراسة العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسات البيئية

تعتبر الحوكمة البيئية مجموع النظم والآليات والسياسات البيئية المرجوة على الصعيد الوطني للدول التي تسعى إلى حماية البيئة وهذا لا يعني التحدث عن نموذج موحد وجاهز للحوكمة البيئية الوطنية وإنما توجد مناهج وسياسات خاصة بكل دولة ومجتمع على حدا، وما تجدر الاشارة إليه حول طبيعة العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسة البيئية في الترابط اللازم، لأن وضع سياسات بيئية لدولة ما لا تكون فعالة وذات جدوى إذا ما تم حوكمتها، ولهذا ستحاول من خلال هذا المطلب الإشارة إلى أهم النماذج التي توضح هذه العلاقة(الفرع الأول) ، بالإضافة إلى ذلك تبين هذه العلاقة من خلال أنموذج ألا وهو برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتأكيده على العلاقة الترابطية اللازمة بما يؤدي إلى تحقيق الاستدامة البيئية(الفرع الثاني).

الفرع الأول: نماذج عن العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسة البيئية

تختلف وتتعدد نماذج الحوكمة البيئية المطبقة في السياسة البيئية وهذا بحسب طبيعة السياسات المنتهجة داخل كل دولة (أولا) يبرز لنا المفهوم الهجين للحوكمة البيئية الذي يعد مفهوما معاصرا وذلك لبعده التفاعلي والعلائقي(ديناميات وتهجين الحوكمة البيئية) (ثانيا) .

أولا: نماذج الحوكمة البيئية:

إن تصورات الحوكمة تهتم بكل ما يمكن أن يكون وما يجب أن يكون، فجميع أساليب ونماذج الحوكمة مبنية على معايير وأهداف مرغوبة تعكس افتراضات حول ما يجب أن يتم تنظيم المجتمع عليه، وكيف يجب مواجهة المشاكل وتم تحديد خمسة نماذج للحوكمة البيئية شائعة في السياسة البيئية والنموذج مقدم كنماذج مثالية، على الرغم من تلاشي الحدود بينهم في الواقع وتمتزج هذه النماذج عادة في معظم السياقات، ويتوقف أي

من مجموعات من تلك النماذج أكثر ملائمة بشكل أساسي على موقف وسياق محدد وعلى القضية محل الدرسة.

ثانيا. ديناميات وتهجين الحوكمة البيئية:

إن النظر إلى مفهوم الحوكمة البيئية من خلال المفاهيم المعاصرة للحوكمة، خاصة تلك المفاهيم التي تركز على البعد التفاعلي بين مختف عناصر الحوكمة، فإن هذه النظرة سوف تساعد على إعطاء مفهوم متطور للحوكمة البيئية، يدمج كل العناصر في إطار تفاعلي علائقي من اجل إثبات قيم المساءلة ولشفافية ولمشاركة في الحوكمة، إن هذا المفهوم الذي يؤكد على الطابع الهجين الذي يميز الحوكمة البيئية المعاصرة"[1].

إن إعادة تصور الحوكمة البيئية للرؤية الثاملة مطلوبة مع التركيز على حلول التصميم المؤسسي، وتظهر النماذج المؤسسية للحوكمة البيئية كنماذج تقليدية للحوكمة، حيث تسح المجال أمام التهجين ولموضح في الثكل أعلاه، الذي يضع ثلاثة من نماذج الحوكمة المثالية (الدولة والسوق والمجتمع) في علاقة بنماذج مختلفة أو مختلطة تعبر الحدود بين نماذج الحوكمة، وبناء على هذه الفكرة فان الحوكمة متعددة المستويات تأكد على أن الحوكمة تحدث من خلال كل من العمليات وامؤسسات عبر النطاقات (مثل الجغرافية والتنظيمية)، وبالتالي وجب على المهتمين بالحوكمة البيئية إلى نقل تركيزهم من فحص النماذج الروائية للحوكمة إلى جدول أعمال البحث، الذي يوضح القدرة على حل المشكلة لنظم الحوكمة الحالية متعددةالمستويات في مواجهة التغير الذي يتميز بالدينامية الغير خطية والآثار الأولية ومحدودية التنبؤ.

ونجد أن النموذج الهجين للحوكمة البيئية يركز في الآليات أو الاستراتيجيات المبتكر لتعزيز التغير، ويظهر ذلك من خلال الإدارة التشاركية والشراكة الاجتماعية الخاصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما يؤكد المفهوم الهجين على أنه في

[1] مدرد برن سعيد وصالح زياني، المرجع السابق، ص-ص. 75-76.

العالم الحقيقي للحوكمة البيئية لا يوجد نماذج بسيطة أو مجموعات منظمة، ويمثل الانتقال من الحكومة إلى الحوكمة انتقال عميق في الأفكار وكشف هوية التحديات والاعتراف بالفرص، ومن ثم بدلا من النماذج المبسطة هناك تركيبات وتباديل لا نهاية لها، تقريبا تعكس أفضل فهم لأداء النظم الاجتماعية والبيئية المترابطة إلى جانب شعور أكثر وضوحا بالظروف البيئية في العالم الحقيقي والظروف الاجتماعية الأيكولوجية والتاريخية والثقافية.

الفرع الثاني: دراسة العلاقة من منظور برنامج الأمم المتحدة للبيئة كنموذج.

بعدما تم توضيح أهم النماذج التي تفسر العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسة البيئية نحاول في هذا المطلب تبيان هذه العلاقة من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث تم التركيز على العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسة البيئية بما يحقق فيما بعد الاستدامة البيئية.

يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شراكة وثيقة مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك أمانات اتفاقيات "ريو" ومع الشركاء الآخرينوتتمثل إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال بعد إيلاء الاهتمام الكامل لمبادئ إعلان "ريو" بشأن البيئة والتنمية، أين تم التركيز أيضا على الحوكمة البيئية وعلاقتها بالسياسة البيئية وكان ذلك من أجل:

لتوفير الدعم لمعطيات صنع القرار الدولي المساوقة بشأن الحوكمة البيئية، سيساعد برنامجالبيئة مجلس الإدارة/ لمنتدى البيئي الوزاري العالمي، في تعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة ووضع جدول الأعمال البيئي العالمي، كما سيقدم برنامج البيئة الدعم لتعزيز التعاون والتنسيق في كافة أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وبين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطرف العالمية والإقليمية (بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطرف المعنية بالتنوع البيولوجي على سبيل المثال) وبين البرنامج وهذه الاتفاقات، بفرض ضمان

تنفيذها الفعال مع مراعاة في نفس الوقت ولاية كل كيان.

كما يوضع تقييما للطريقة التي يعمل بها النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطرف بما في ذلك أهداف "ايتشي" للتنوع البيولوجي، والأولويات المماثلة في مجالات المسألة الأخرى، وسينظر التقييم أيضا في السبل التي يمكن بها للبرنامج تعزيز ما يقدمه من دعم لتنفين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطرف وسيقدم البرنامج على المستوى المشترك، بين الوكالات الدعم ومداخلات سياسية بشأن الحوكمة البيئية في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وغير، من المنتديات المشتركة بين الوكالات والاستفادة من فرق الأدوار البيئية في تعزيز السياسات والتدابير المشتركة من جانب جميع المنظمات وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف"[1] .

خلاصة الفصل الأول :

تعتبر الحوكمة البيئية مجموعة من الضوابط و الإجراءات و الآليات التي تضبط سلوكيات الفرد و المؤسسة في التعامل مع البيئة والمحافظة عليها وعلى مواردها من أجل تحقيق الاستدامة البيئية وذلك وفقا لمبادئ محددة و بمشاركة جميع الأطراف المعنية و تعني أيضا توجيه الجهود و تنسيق التعاون بين مختلف قطاعات السياسة العامة، حيث تعمل على جميع المستويات سواء المستوى الوطني أو الدولي وهو ماتسعى إليه الدول و الحكومات لإدماجه ضمن سياساتها البيئية و تشريعاتها من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية .

[1]– سارة عجرود، المرجع السابق، ص 56 .

الفصل الثاني

الإطار التنظيمي للحوكمة البيئية

الفصل الثاني

الإطار التنظيمي للحوكمة البيئية

يعتبر موضوع البيئة و وسائل الحفاظ عليها وحمايتها من أهم المواضيع التي تحتاج إلى دراسة و اهتمام سواء على المستوى الدولي أو الوطني . و على غرار باقي الدول الجزائر أولت أهمية كبيرة للبيئة إذ تعتبر منطلق الموارد الطبيعية ، غير أنه واجهتها عدة مشاكل و صعوبات استلزمت إيجاد سياسات من أجل المحافظة عليها لذلك تم استحداث " الحوكمة البيئية " التي تعرف على أنها مجموعة من السياسات البيئية التي تتبعها الدول لحماية بيئتها . كما أنه الشراكة و الترابط بين مختلف الفواعل هما أساس الحوكمة البيئية ، بالإضافة إلى أنه تحسين مؤشرات الحوكمة البيئية يعد ضرورة أساسية لتفعيلها في ظل التغيرات التي يشهدها العالم بشكل عام و الحزائر بشكل خاص . لذلك وجب على الجزائر تجسيد هذه الحوكمة بالرغم من المعيقات و التحديات الموجودة كزيادة نسبة السكان والاستغلال الغير العقلاني للموارد الطبيعية مع مراعاة الإمكانياة المتوفرة و بالاعتماد على مختلف الآليات .

وعليه تناولت نحو تحقيق حوكمة بيئية وطنية في المبحث الأول، ثم تطرقت إلى واقع الحوكمة البيئية في الجزائر المبحث الثاني

المبحث الأول

نحو تحقيق حوكمة بيئية في الجزائر

تسعى الجزائر على غرار باقي دول العالم إلى خلق بيئة ملائمة لتعايش الأفراد فيها ضمن إطار بيئي صحي و سليم ، غير أن التدهور البيئي الذي شهدته البلاد حال دون تحقيق ذلك . فعمدت الدولة الجزائرية إلى استحداث سياسات بيئية بهدف تحسين الوضع البيئي ، فسعت إلى إدماج ما يسمى بالحوكمة البيئية ضمن سياساتها ، فلجات أولالتنظيم

قطاع البيئة قانونيا و مؤسساتيا و الاستعانة بمجموعة متنوعة من الآليات بين آليات سياسية و اقتصادية و قانونية و إدارية و هذا ماسنتطرق إليه في المطلب الأول ، بالإضافة إلى مشاركة مجموعة من الفواعل الوطنية و الدولية التي تساهم في حماية البيئة ، و لرصد الواقع البيئي في الجزائر يتم ذلك عن طريق الاعتماد على مجموعة من المؤشرات توضح ذلك و هذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني .

المطلب الأول

الإطار القانوني و المؤسساتي للحوكمة البيئية و آلياتها

بهدف تحسين الوضع البيئي قامت الدولة الجزائرية باتخاذ مجموعة من التدابير و الإجراءات و القيام بمجموعة من الإصلاحات سواء من خلال تشريعات جديدة أو تعديلات على التشريعات القائمة بالإضافة إلى تطوير النظام المؤسساتي في الجزائر ليستقر في الأخير إلى استحداث وزارة خاصة بالبيئة و الطاقات المتجددة (الفرع الأول)،و لتنفيذ الحوكمة البيئية الوطنية وجب الاعتماد على مجموعة من الآليات تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتوفر حماية بيئية (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : الإطار القانوني و المؤسساتي للحوكمة البيئية

بذلت الجزائر عدة جهود قانونية و مؤسساتية لتطوير قطاعها البيئي ، حيث شهد هذا الأخير تشكيلات عديدة على مستوى القوانين و التشريعات البيئية التي تعاقبت على الجزائر (أولا) ، أو على مستوى هيكلها المؤسساتي (ثانيا).

أولا: الإطار القانوني للحوكمة البيئية

أ) على الصعيد الوطني :

منذ الاستقلال شهدت الجزائر تطورات عدة في التشريعات البيئية ، لكن هذه التطورات و الترتيبات القانونية المتعلقة بالبيئة تعززت في السنوات الأخيرة من خلال إصدار مجموعة من القوانين و المراسيم و اللوائح تهدف إلى حماية البيئة و تحقيق التنمية

المستدامة ، حيث مر هذا التطور في التشريعات البيئية بعدة مراحل يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مراحل : مرحلة مابعد الاستقلال ،مرحلة البروز ، مرحلة النضوج .

1-مرحلة مابعد الاستقلال : بعد استقلال الجزائر حرص المشرع الجزائري على الاهتمام بجميع الميادين منها الميدان البيئي ، حيث خلال هذه المرحلة لم يتم إصدار قانون خاص بحماية البيئة ليس فقط بسبب حصول الجزائر على استقلالها حديثا بل أيضا استحداث مفهوم البيئة على الساحة الدولية الذي برز أكثر بعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 ، فصدرت عدة تشريعات تهدف إلى حماية البيئة تتمثل في مراسيم تنظيمية ، ومراسم متعلقة بالحماية الساحلية للمدن و إنشاء لجنة المياه "[1].

تم إصدار قانون البلدية عام 1967 و يعتبر أول تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات الإقليمية ، غير أنه تم فقط توضيح صلاحيات و اختصاصات المجلس الشعبي البلدي كونه يسعى لحماية و لم يتم التطرق للبيئة و سبل حمايتها من الأخطار التي قد تلحق بها ".[2]

في سنة 1969 تم إصدار قانون الولاية الذي تضمن حماية البيئة حيث نص على ضرورة التزام السلطات العامة بالتدخل من أجل مواجهة الأمراض المعدية الوبائية "[3].

في فترة السبعينات بدأت تظهر بعض الإشارات التشريعية التي تبين اهتمام المشرع بحماية البيئة كإنشاء اللجنة الوطنية للبيئة باعتبارها جهة استشارية دورها يتمثل في تقديم اقتراحات تتعلق بحماية البيئة "[4].

2- مرحلة البروز والتألق :في سنة 1983 تم إصدار قانون لحماية البيئة الذي يتضمن مبادئ عامة لحماية البيئة في جوانب مختلفة . حيث يعد القانون رقم 83 /03 الأساس

[1] – سارة عجرود، المرجع السابق، ص 86 .

[2] – الأمر رقم 67 /73 المؤرخ في 08 جانفي 1976 ، المتضمن قانون البلدية ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 06 .

[3] –الأمر رقم 69 /38 المؤرخ في 23 ماي 1969 ، المتعلق بقانون الولاية ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 34 ، ص 36 .

[4] – المرسوم رقم 174 /156 المؤرخ في 12 جويلية 1974 ، المتضمن إنشاء لجنة وطنية للبيئة ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 59 ، ص 310 .

للنظام التشريعي المتعلق بالبيئة فنص على حماية الموارد الطبيعية "[1]، و يعتمد المشرع الجزائري في هذا القانون على ثلاثة مبادئ أساسية يرتكز عليها المشرع من أجل مكافحة التلوث "[2]و هي :

•حماية البيئة تعتبر ضرورة أساسية في سياسة التنميةالاقتصادية و الاجتماعية الوطنية .

•الحفاظ على المستوى الاجتماعي و المعيشي للأفراد .

•تدخل الدولة ضروري و مشروع لتحسين شروط دمج المشاريع في البيئة .

كما أنه يعد القانون رقم 83 /03 أول قانون خاص بالبيئة يعالج الانشغالات البيئية المحلية و الدولية و يهدف إلى دمج الاهتمامات البيئية بالمسار التنموي للجزائر ، بالإضافة إلى أنه اللبنة الأساسية التي انشقت منه عدة قوانين تهدف إلى حماية البيئة و الاستغلال الأرشد للموارد الطبيعية مع استدامة التنمية و هي :

•المرسوم رقم 458/83 المؤرخ في 23 جويلية 1983 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للحضائر الوطنية ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد31 .

•المرسوم رقم 509/83 المؤرخ في 20 أوت 1983 المتعلق بأصناف الحيوانات غير الأليفة المحمية ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 35.

•المرسوم رقم378/84 المؤرخ في 15 ديسمبر 1984 المتعلق بتحديد شروط التنظيف و جمع النفايات الحضرية الصلبة و معالجتها ،الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 66 .

•المرسوم رقم 143/87 المؤرخ في 16 جوان 1987 المتعلق بتحديد قواعد تصنيف الحظائر و المحميات الطبيعية و ضبط كيفيتها ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 25 .

[1] – أحمد لكحل ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2014 ، ص56 .

[2] – أحمد لكحل ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، نفس المرجع السابق، ص57 .

•القانون رقم 08/90 المؤرخ في 11 أفريل 1990 المتضمن قانون البلدية والقانون رقم90 /09المؤرخ في 11 أفريل 1990 المتضمن قانون الولاية ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 15 .

•القانون رقم 90 /29 المؤرخ في 1ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 52 ،المعدل بلأمر 05 /04 المؤرخ في 14 أوت 2004 ، الجريدة الرسمية ، العدد 51 .

•المرسوم رقم 90 /78 المؤرخ في 27 فيفري 1990 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة ، الجريدة الرسمية ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 10 .

•المرسوم رقم 90 /79 المؤرخ في 27 فيفري 1990 المتضمن نقل المواد الخطيرة الجريدة الرسمية ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 10

•المرسوم الرئاسي رقم 94 /465 المؤرخ في 25 ديسمبر 1994 المتضمن إحداث مجلس أعلى للبيئة و التنمية المستدامة ، و يحدد صلاحياته وتنظيمه و عمله ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 01 .

3- مرحلة النضوج : في هذه المرحلة تم إلغاء أحكام القانون رقم 83 /03 و إصدار القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، حيث يعد هذا القانون نقطة تحول إيجابية لحد ما فيضم مجموعة من المبادئ و الأهداف تسعى إلى حماية البيئة .

1 – أهداف القانون رقم 10/03 :

•تحديد المبادئ الأساسية و قواعد تسيير البيئة .

•ترقية التنمية الوطنية المستدامة بتحسين شروط المعيشة ، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم .

•الوقاية من كل أشكال التلوث و الأضرار الملحقة بالبيئة .

•إصلاح الأوساط المتضررة و ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة"[1].

[1] – القانون رقم 03 /10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 43 ، المادة 02 .

2 – وفقا لهذا القانون يتضمن مجموعة من المبادئ تتمثل مايلي :

•مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي .

•مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية .

•مبدأ الاستبدال .

•مبدأ الادماج .

•مبدأ الحيطة .

•مبدأ الملوث الدافع .

•مبدأ الإعلام و المشاركة "[1].

من خلال دراسة قانون حماية البيئة يتضح أن الجزائر اتبعت استراتيجية دمج الحوكمة البيئية ضمن سياسات الجزائر و ربطها بالتنمية المستدامة بهدف استغلال الموارد الطبيعية بشكل أمثل و توجيهها بشكل صحيح ، حيث يعمل القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ربط التحول الاقتصادي بالتحول البيئي بهدف حماية البيئة و ضمان استدامة التنمية .

ب) على الصعيد الدولي :

الجزائر على غراراباقي الدول شاركت في عدة مؤتمرات و صادقت على مجموعة من الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي لها علاقة بالبيئة و التنمية المستدامة نذكر منها مايلي"[2] :

• مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 يتعلق بحماية البيئة من التلوث .

• اتفاقية الاتجار الدولي بالحيوانات و النباتات المهددة بالانقراض "سيتس" (1973 – 1975).

• مؤتمر قمة حول الأرض سنة 1992 .

• معاهدة التنوع البيولوجي (1992 –1994).

•اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر(1994 – 1996).

[1] – القانون رقم 03 /10 ، المرجع نفسه ، المادة 03 .

[2] –عجرود سارة ، عزوز غربي ، الحوكمة البيئية مقاربة مفاهيمية ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، العدد 13 ، جويلية 2018 ، ص313–314 .

• أجندة القرن 21 يمثل نص تطبيق اتفاقيات ريو في إطار التنمية المستدامة .
• برتوكول كيوتو يهدف لتقليص الانبعاث الغازي الذي يلوث البيئة .

فالمصادقة على اتفاقية ما يعني القبول و العمل ببنود ومبادئ و أحكام هذه الأخيرة ، لذلك من واجب الدولة وضع خطط و استراتيجيات من أهدافها و أولوياتها حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة فعلى هذا الأساس تتخذ التدابير و الإجراءات اللازمة البيئية التي تتوافق مع المعاهدات و الاتفاقيات المصادق عليها ، بالإضافة إلى وضع رؤية قانونية ومؤسساتية تسعى لتعزيز و دعم الحوكمة البيئية "[1].

ثانيا: الإطار المؤسساتي للحوكمة البيئية

تم وضع الهيكل المؤسسي للحوكمة البيئية في الجزائر بصفة نهائية في عام 2001 عند إنشاء أول وزارة مختصة بالبيئة . تم تغيير اسم الوزارة عدة مرات فقد تغيرت من وزارة البيئة و التهيئة العمرانية إلى وزارة البيئة و الموارد المائية في عام 2016 ، ثم إلى وزارة البيئة و التهيئة و الطاقات المتجددة في عام 2017 ، وأخيرا استقرت باسم وزارة البيئة في عام 2020 . كما يجدر الإشارة إلى أنه كانت في السابق مجرد لجان وطنية مثل اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1977 ، وكتابة الدولة المكلفة بالبيئة في عام 1966 و كتابة الدولة المكلفة بالغابات و التشجير سنة 1979 ، أو تضمينها في وزارات مختلفة مثل وزارة الري و الغابات سنة 1982 و وزارة البحث و التكنولوجيا سنة 1983 إلى غاية إنشاء وزارة مختصة بشؤون البيئة "[2].

الفرع الثاني : آليات الحوكمة البيئية في الجزائر

لتنفيذ سياسات الحوكمة البيئية في الجزائر تم الاعتماد على مجموعة من الآليات تعددت بين آليات قانونية يضعها المشرع البيئي (أولا) ، و آليات إدارية (ثانيا) تتمثل في مجموعة من الهياكل التنظيمية ، بالإضافة إلى الآليات الاقتصادية و السياسية .

أولا : الآليات القانونية

[1] –بلبريك فاطمة ، التزامات الجزائر البيئية دوليا – حماية البيئة البحرية و البيئة الجوية أنموذجا ، المجلة الجزائرية للقانون البحري و النقل ، جامعة وهران 2 – الجزائر، المجلد 06 ، العدد 01 ، أكتوبر 2019 ، ص15.

[2] –منال سخري ، المرجع السابق ، ص 43 .

أ)المجـالات المحميـة : يـتم منـح المجـالات فـي التشـريع الجزائـري حمايـة قانونيـة وفقـا للقانون رقم 11 /02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة بسبب أهميتها الكبيرة ، و تتمثل هذه المجالات المحمية في مناطق طبيعية تحظى بحماية قانونية ، بحيث يتم الاعتماد في تسييرها على مخطط يحتوي على تدابير وقائية و تبني رؤية التدخل على المدى القصير و المتوسط "[1].تصنف هذه المجالات المحمية الى ستة أصناف حسب طابعها الإيكولوجي :الحظيرة الوطنية ، الحظيرة الطبيعية ،المحمية الطبيعية ، محمية المواطن و الأنواع ،الرواق الطبيعي ، والموقع الطبيعي"[2] .

ب) اللجنـة الوطنيـة للمجـالات المحميـة : تقوم هذه اللجنة بإبداء رأيها و اقتراح جدوى التصنيف في المناطق المحمية و يترأسها وزير البيئة أو ممثله بالإضافة إلى وجود خبراء

ج) اللجان المحلية الولائية : توجد على المستوى الولائي و مكلفة بإدارة المناطق المحلية و تجتمع لإبداء الرأي في تصنيف تلك المناطق .

د) يهدف القانون في إطار سياسة حماية البيئة إلى تحسين المساحات الخضراء و بالتالي تحسين البيئة الحضرية ، بالإضافة إلى حماية البيئة في حالة الكوارث وحماية المناطق الجبلية "[3].

ثانيا : الآليات الإدارية

تتضمن هذه الآليات كل من الهيئات و المجالس و المراصد المتعلقة بحماية البيئة ، ومن بين هذه الهيئات مجلس تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة الذي يترأسه رئيس الحكومة و يضم العديد من الوزراء و يمثله في غيابه رئيس الوزراء ، بالإضافة إلى المرصد

[1] –حسينة غواس ، المجالات المحمية في ظل التشريع الجزائري ، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،العدد 03 ، 15 أوت 2016 ، جامعة منتوري – قسنطينة ، ص 491.

[2] –القانون رقم 11 /02 المؤرخ في 17 فبراير 2011 ،المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 13 ، مؤرخة في 28 فبراير 2011 ، ص11 ، المادة 04 .

[3] –منال سخري ، الحوكمة البيئية في الجزائر – دراسة حالة تسيير النفايات الطبية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ، (2019 / 2020) ، ص 48–49 –50–51 .

الـوطني للبيئـة و التنميـة المسـتدامة الـذي يعتبـر مؤسسـة وطنيـة ذات طـابع تجـاري و صـناعي و هنـاك أيضـا المجلس الـوطني الاستشـاري للمـوارد الماليـة و المجلس الـوطني الاستشاري للموارد المائية و مجلس التنسيق الشاطئي ، المجلس الوطني لحماية المناطق الجبلية ، المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة ، المركز الوطني للتكنولوجيا الأكثر نقـاء ، و المحافظـة الوطنيـة للسـاحل ، و الوكالـة الوطنيـة للتغيـرات المناخيـة ، الوكالـة الوطنية لتهيئة و جاذبية الإقليم "[1].

ثالثا : الآليات الاقتصادية

تتمثل فـي الضـريبة حيث تعد وسيلة ردعيـة للأفراد الـذين يتسببون بالأضـرار البيئيـة حيث تشمل الرسوم المتعلقة بالنفايات الصلبة و رسوم التحفيز على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالعلاج في المستشفيات ، ورسوم القمامة المنزلية ، ورسوم الأكياس البلاستيكية و العجلات المطاطية بالإضافة إلى رسوم الانبعاثات الجوية الملوثة ، الرسم التحفيزي المتعلق بتخفيض الضـغط علـى السـاحل و النظـام التحفيـزي الخـاص بالتسـيير العقلانـي للموارد الطبيعية "[2].

رابعا : الآليات السياسية

تعتمد الآليات السياسية على مجموعة من المخططات البيئية التي تتبناها الدولة و تهدف إلى حماية البيئة . تنقسم هذه المخططات إلى مخططات وطنية تشمل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و المخطط الوطني للمياه ، بالإضافة إلى البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، و المخطط العام للوقاية من المخاطر

[1] –بلفضل غوثي – بوركبة عيسى ، دور الحوكمة البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – الجزائر أنموذجا ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص بيئة وتنمية مستدامة ، الملحقة الجامعية بالسوقر – جامعة ابن خلدون –تيارت ، (2021–2022) ، ص 39 –40 – 41 – 42 – 43.

[2] –منال سخري ، الحوكمة البيئية في الجزائر – دراسة حالة تسيير النفايات الطبية العلوم السياسية ، المرجع السابق ، ص 47 – 48 49 – 50 – 51 .

الكبرى ، و المخطط الوطني للنشاط البيئي و التنمية المستدامة ، ومخططات توجيهية تشمل كل من المخطط التوجيهي للمياه ، والمخطط التوجيهي للتنمية الفلاحية ، و

المخطط التوجيهي للصيد الفلاحي و تربية المائيات ، و المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "[1].

المطلب الثاني

فواعل و مؤشرات الحوكمة البيئية في الجزائر

تقوم فواعل الحوكمة البيئية بدور أساسي و مترابط في إطار حماية البيئة ، حيث تعتبر عنصر مهم لتحقيق حوكمة بيئية وطنية حيث تصنف هذه الأخيرة إلى فواعل وطنية تتمثل في الوزارات ، الجماعات المحلية ... إلخ و دولية بانخراط الجزائر في المجتمع الدولي و إبرامها للمعاهدات و الاتفاقيات الدولية و هذا ماسنتطرق إليه في الفرع الأول ، أما لرصد الوضع البيئي في الجزائر و الاصلاع على مجمل الإصلاحات يتم الاعتماد على مجموعة متنوعة من المؤشرات تتعلق بالجانب السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و هذا ماسنتناوله في الفرع الثاني .

الفرع الأول : فواعل الحوكمة البيئية في الجزائر

من أجل حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة و كذلك الاستفادة الأمثل و الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية وجب تدخل فواعل وطنية(أولا) و دولية(ثانيا) ، حيث تنقسم الفواعل الوطنية إلى إلى فواعل رسمية (أولا) و غير رسمية بينما الفواعل الدوليةفتضم المنظمات الدولية و المعاهدات و الاتفاقيات الدولية .

.

.

[1] –بلفضل غوثي – بوركبة عيسى ، المرجع السابق ، ص 44 –45 – 46 –47 .

أولا : الفواعل الوطنية للحوكمة البيئية

تستند الحوكمة البيئية في الجزائر على مجموعة من الفواعل الوطنية التي لها دور مهم على المستوى المحلي في المجال البيئي ، و تنقسم هذه الفواعل إلى فواعل رسمية و غير رسمية تتمثل فيمايلي :

أ) الفواعل الرسمية :

يشير مصطلح " الفواعل الرسمية " إلى الجهات الرسمية التي لها سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة التي تدخل في إطار الاستراتيجيات البيئية المنتهجة و تتمثل فيمايلي :

1 – الدولة : تمثل الدولة أحد الفواعل الوطنية الرسمية التي تشكل أساس الحوكمة البيئية في الجزائر و تعمل على توفير بيئة ملائمة للتنمية البشرية في المجتمع .كما أنه لها دور هام في تحقيق التكامل بين المعايير البيئية و الاقتصادية ، و تمارس عدة مهام يتمثل أبرزها فيمايلي :

•استحداث قوانين جديدة لإيقاف الإنبعاثات الملوثة التي ترافق الإنتاج و الحفاظ على الموارد المتاحة .

•تطوير المخططات و الاستراتيجية المسطرة لتحويلها إلى مشاريع تنموية وطنية .

•فرض عقوبات على المتسببين في حدوث التلوث بالإضافة إلى تبني سياسات تهدف لحماية البيئة .

•الحرص على مراعاة المصانع لمبدأ مدى التأثير على البيئة بدء عمل هذه الأخيرة لنشاطها .

•إعداد خطط لإعادة تدوير بعض النفايات ، بالإضافة إلى العمل على تشجيع الاستثمار المحلي في القطاع البيئي "[1].

[1] – ميلود بورحلة و عبد الناصر بوثلجة ، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي (التجربة المغربية) ، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول " مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي " ، قالمة الجزائر ، يومي 04/03 ديسمبر 2012 ، ص 226 و 227 .

2 – وزارة البيئة و الطاقات المتجددة : يتم إعداد برنامج وزارة البيئة و الطاقات المتجددة في إطار السياسة العامة للدولة من طرف وزير البيئة ، حيث يقوم بتقديم اقتراحات للمشاريع و متابعة و مراقبة مدى تنفيذ البرنامج المسطر بالإضافة إلى العمل على تطوير العمل الدولي و الحرص على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية المصادق عليها وتنظيم التظاهرات ذات الصلة بالبيئة "[1].

3 – الجماعات المحلية : تمثل هيئات أساسية لتنظيم الإدارة في الدولة تهدف إلى تلبية الاحتياجات العامة التي لايستطيع القطاع الخاص تلبيتها "[2]، حيث لها دور اساسي في حماية البيئة و يتضح ذلك من خلال النصوص القانونية و التنظيمية التي أصدرها المشرع و تتمثل في كل من :

• **الولاية** :هي هيئة إقليمية لامركزية تتمتع بالاستقلال المعنوي و المالي تهدف لحماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة ، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد البيئية و الطاقات"[3].

أما بالنسبة لصلاحيات الوالي في مجال البيئة فلم يتم ذكرها بشكل صريح في قانون الولاية ، غير أنه في القانون رقم 03 – 10 المتعلق بحماية البيئة فقد أورده بهذه الصلاحيات لحماية البيئة كنظام الرخص مثل : رخصة البناء ، رخصة الهدم ، رخصة التجزئة ... إلخ"[4].

بالإضافة إلى المجلس الشعبي الولائي الذي خوله القانون عدة صلاحيات في المجال البيئي و يكون ذلك في إطار مداولاته المتعلق بمجال البيئة و وسائل الحماية البيئية طبقا لنص المادة 77 من قانون الولاية 07 – 12 . كما تم استحداث مديرية البيئة الولائية و

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 17 – 364 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017 ، يحدد صلاحيات وزير البيئة و الطاقات المتجددة ، الجريدة الرسمية الصادرة 25 ديسمبر 2017 العدد 74 ، ص 09 و 10 .

[2] –بن شعيب نصر الدين ، شريف مصطفى ، الجماعات الإقليمية و مفارقات التنمية المحلية في الجزائر ، مجلة الباحث – العدد 10 ، 2012 ، جامعة تلمسان الجزائر ، ص 161 .

[3] –بلفضل غوثي – بوركبة عيسى ، المرجع السابق ، ص 56 .

[4] –طواهرية نعيمة ، الضبط الإداري البيئي في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص القانون العام الاقتصادي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية – قسم الحقوق ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، (2021 – 2022) ، ص 38 – 39 .

اللجنة الولائية لمراقبة المؤسسات المصنفة توجد على مستوى كل ولاية هدفها مراقبة مدى الالتزام بالاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالبيئة"[1].

• **البلدية** :تعتبر البلدية جماعة إقليمية قاعدية للدولة لها استقلال معنوي و مالي ، تمثل مكان لممارسة المواطنة ، كم أنها تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة و لها مجموعة من الاختصاصات مخولة لها قانونا "[2]. تلعب الأخيرة دور فعال في المحافظة على البيئة و هذا ما يؤكد عليه قانون البلدية و مختلف التشريعات البيئية ، فقد خول المشرع الجزائري مجموعة من الصلاحيات في إطار الشأن البيئي للبلدية و يمثلها كل من المجلس الشعبي البلدي و رئيسه .

* **المجلس الشعبي البلدي** : يعتبر هيئة تداولية على مستوى البلدية طبقا لنص المادة 15 من قانون البلدية ، كما أنه يمثل فاعل رسمي للحوكمة البيئية خوله القانون مجموعة من الصلاحيات هدفها الحفاظ على البيئة و الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بالإضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة و قد أكد على ذلك الفصل الأول من قانون البلدية تحت عنوان " التهيئة و التنمية " ، حيث يقوم بإعداد برنامج سنوي لحماية البيئة ضمن الخطة الوطنية للتنمية المستدامة ضمن نطاقها الإقليمي و يعمل على حماية التربة و الموارد المائية و يسعى للاستفادة منهما بشكل مستدام و فعال ، كما يحرص المجلس على الاهتمام بالصحة و النظافة العامة في مختلف المجالات "[3].

* **رئيس المجلس الشعبي البلدي** : يقوم بدوره كممثل للدولة على مستوى البلدية فيما يتعلق بالشؤون البيئية بتنفيذ إجراءات الوقاية من الأمراض القابلة للنقل و الاهتمام بتنفيذ التعليمات المتعلقة بحماية البيئة و التحفيز على إقامة الجمعيات البيئية ، بالإضافة إلى

---

[1] – القانون رقم 12 – 07 المتعلق بالولاية ، المؤرخ في 21 فيفري 2022 ، ج ر، العدد 12 الصادر في 29 فيفري 2012 ، المادة 77 ، ص 17 .

[2] –قانون رقم 11 – 10 المتعلق بالبلدية ، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 ، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 37 ، المؤرخ في 01 شعبان 1432 الموافق ل 03 يوليو 2011 ، المادة 01 و 02 و 03 ، ص07 .

[3] –قانون رقم 11 – 10 المتعلق بالبلدية ، المرجع السابق ، المادة 107 ، 108 ، 109 ، 110 ،111 ، 112 ، ص17.

حماية الأراضي الزراعية و المساحات الخضراء و خاصة عند إقامة مشاريع مختلفة ضمن نطاق اختصاصه الإقليمي ، و ردع على كل من تثبت مخالفته للقانون ، كما يسهر على الحفاظ على التراث التاريخي و الثقافي و رموز الثورة المجيدة "[1].

ب) الفواعل الغير رسمية :هي هيئات غير رسمية تساعد الدول في حماية البيئة من خلال اتصالها المباشر بالمجتمع و تأثيرها عليه بدون وساطة لتعزيز و تحقيق الحوكمة البيئية و تظم مايلي :

1 – المجتمع المدني : مَكن المشرع الجزائري المجتمع المدني من المشاركة في حماية البيئة، حيث تنص المادة 35 من القانون رقم 03 – 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على استطاعة الجمعيات التي لها صلة بالبيئة في إعطاء رأيها في القضايا المتعلقة بالبيئة و كذلك المؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري "[2].

كما تنص المادة 08 من نفس القانون على حق كل فرد طبيعي أو معنوي في الحصول على المعلومات البيئية ، بالإضافة إلى أنه يحق للجمعيات وفقا للمادة 35 من نفس القانون رفع دعوى قضائية أمام القضاء المختص بشأن أي مخالفة تمس بالبيئة فيما يتعلق بالقضايا البيئية ضد الهيئات العمومية أو المؤسسات الخاصة "[3].

2 – الإعلام البيئي :القانون رقم 03 – 10 قام بالإشارة إلى ضرورة إنشاء نظام شامل للإعلام البيئي يضم شبكات لجمع المعلومات المتعلقة بالبيئةضمن الفصل الأول من القانون نفسه تحت عنوان " الإعلام البيئي " "[4].

و طريقة تنظيم هذه الشبكات ، بالإضافة إلى شروط جمع عناصر المعلومات البيئية العامة حول الجوانب البيئية المختلفة على المستويين الوطني و الدولي . و يحق لأي

[1] –قانون رقم 11 – 10 المتعلق بالبلدية، المرجع نفسه ، المادة 94 ، ص 16 .

[2] –القانون رقم 03 – 10 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، المرجع السابق ، المادة 35 ، ص13 .

[3] –قانون رقم 11 – 10 المتعلق بالبلدية، المرجع نفسه ، ص 11 .

[4] –قانون رقم 03 – 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق ،المادة 06 .

شخص طبيعي أو معنوي الحصول على هذه المعلومات وفقا للمادة السابعة من نفس القانون"[1].

ثانيا : الفواعل الدولية :

استلزم تدهور الوضع البيئي الدولي و تفاقم المشكلات البيئية تعاون دول العالم للخروج من هذه الأزمة .و الجزائر على غرار دول العالم تعاني من هذه المشاكل البيئية لذلك عملت على الانخراط في المجتمع الدولي عن طريق الانضمام إلى المنظمات الدولية و الإقليمية و المصادقة على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية .

أ) المنظمات الدولية: تعتبر هيئات دولية تساهم في مجال الحوكمة البيئية من أجل الحفاظ على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة"[2]، نذكر منها مايلي :

1 – منظمة الأمم المتحدة : تعتبر من أبرز و أهم المنظمات الموجودة على الساحة الدولية و الأكثر تأثيرا ، و يتجلى هذا التأثير من خلال عدد من الاتفاقيات نذكر منها ما يلي :

* الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي : تضمنت الاتفاقية تقسيما عالميا للتنوع البيولوجي و خدمات النظم البيولوجية من خلال وضع خطة استراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011 – 2020 . تهدف هذه الخطة إلى تحقيق فعالية الحوكمة البيئية على جميع المستويات و توفير الاستشارة لأي عمليات لاحقة ، بالإضافة إلى فعالية أهداف ايتشي ".[3]

* اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة : يعتبر عقد هذه الاتفاقية بمثابة إنجاز رئيسي ، حيث تهدف من البداية إلى تقليل 12 مادة سامة بشكل خاص من الملوثات العضوية الثابتة ، و وضعت نظاما لمكافحة المواد الكيميائية . تم تنفيذ الاتفاقية

[1] –قانون رقم 03 – 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، المرجع نفسه ، المادة 07 .

[2] –بن ابراهيم سارة ، الحوكمة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص السياسة العامة و الإدارة المحلية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014 / 2015 ، ص 120 .

[3] – سارة عجرود، المرجع السابق، ص 122 .

في 17 مايو 2004 و أصبحت قانونا ، وحتى 2010 انضم إليها 170 طرف و قد انضمت الجزائر قبل هذا التاريخ "[1].

ب – الإتحاد الدولي لصون الطبيعة بمنطقة شمال إفريقيا : يتضمن برنامج المنظمة الدولية لصون الطبيعة في منطقة شمال إفريقيا : الجزائر و ليبيا و تونس و المغرب و مصر . استنادا إلى التوصيات الخاصة من طرف أعضاء الاتحاد قام هذا الأخير بإعداد خطة خاصة بالمنطقة بهدف تحقيق أهداف البرنامج العام ، و في الجزائر يشمل إطار عملها الجمعية الإيكولوجية بومرداس و وزارة التهيئة الإقليمية و البيئة و المدينة و الحركة الإيكولوجية الجزائرية "[2] .

ب) الاتفاقيات الدولية : في إطار حماية البيئة و محاولة الانخراط في المجتمع البيئي قامت الجزائر بتوقيع العديد من الاتفاقيات الدولية البيئية كجزء من مبادرة النيباد و التي تعد الجزائر واحدة من الدول الخمسة المؤسسة لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ، كما تتولى الجزائر مسؤولية لجنة الموارد البشرية في هذه المبادرة . استضافت الجزائر القمة الثانية عشر للجنة التنفيذية لرؤساء و دول و حكومات في نوفمبر 2004 ، تهدف هذه الأنشطة إلى تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة في دول القارة الإفريقية"[3].

أما الشراكة الجزائرية الأوروبية فقد تم التوصل إلى اتفاق جزائري أوروبي يتضمن ثمانية محاور و التي تتطلب من الجانبين تعزيز التعاون الاقتصادي لتحقيق المصالح المشتركة ."[4]

أهم الاتفاقيات و المؤتمرات نجد :

مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية ، الميثاق العالمي للطبيعة ، اتفاقية طوكيو حول التغيرات المناخية ، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ... إلخ .

[1] – سارة عجرود، المرجع السابق، ص 123 .

[2] –بن ابراهيم سارة ،المرجع السابق ، ص 123 – 124 .

[3] –بن ابراهيم سارة ،المرجع السابق ، ص 124 .

[4] –بن ابراهيم سارة ،المرجع السابق ، ص 125 .

الفرع الثاني : مختلفمؤشرات الحوكمة البيئية في الجزائر

تعتمد الحوكمة البيئية في الجزائر لتطبيقها على مجموعة من المؤشرات التي تصنف إلى مؤشرات سياسية (أولا) و اقتصادية (ثانيا) و اجتماعية (ثالثا) لتحقيق مجموعة من الإصلاحات التي تترجم إلى قوانين و تشريعات .

أولا : المؤشرات السياسية

شهدت الجزائر العديد من الدساتير التي تضمنت تغييرات و تطورات و إصلاحات في مختلف المجالات . يعتبر دستور 1989 قفزة سياسية بتحول النظام الحزبي الأحادي إلى النظام الحزبي التعددي ، كما تم إدخال تعديلات على دستور 1976 من قبل دستور 1989 فقد كان دستور 1976 يجمع بين النظام الرئاسي و النظام النيابي . في عام 2002 بادر رئيس الجمهورية بتعديل دستوري تضمن تعديل المادة الثالثة من دستور 1996 لينصب التعديل لدستوري الجزئي لسنة 2008 على ثلاث مجالات :السلطة التنفيذية ورموز الثورة و تعزيز حقوق المرأة السياسية . و أهم ماجاء به دستور 2016 هو تخويل رئيس الجمهورية سلطة صنع القانون بواسطة التشريع بأوامر . قامت الجزائر أيضا بإجراء إصلاحات في قوانين الانتخابات و الأحزاب السياسية و وسائل الإعلام بالإضافة إلى قطاعات أخرى "[1].

ثانيا : المؤشرات الاقتصادية

قامت الجزائر بتبني برنامج إصلاحي كبير لإعادة النظر في سياستها الاقتصادية و تعديلها فقامت بالاتفاق على مجموعة أولى من السياسات مع صندوق النقد الدولي بخصوص التوازنات الاقتصادية الكلية ، ثم على مجموعة ثانية مع البنك الدولي تتعلق بالاقتصاد الحر "[2] .

[1] –سارة عجرود ، المرجع السابق ، ص 74 .

[2] –علي بطاهر ، سياسات التحرر و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، العدد 01 ، ص 186 .

كما تعد سنة 1988 نقطة تحول حاسمة في تاريخ الاقتصاد الوطني بسبب اتفاق مختلف الأطراف الاقتصادية على تنفيذ مجموعة من البرامج و الإصلاحات الاقتصادية ، بالإضافة إلى التحول من نظام الاقتصاد المخطط إلى نظام اقتصاد السوق مع محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي ، فقامت الدولة الجزائرية بإعداد نظام محاسبي مالي يتوافق مع هذا التحول ليصدر سنة 2007 بموجب القانون رقم 07 -11، ليتم تطبيقه سنة 2010 "[1] ، و تتمثل أهم مجمل الإصلاحات الاقتصادية فيمايلي :

أ) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) : يتركز البرنامج على تعزيز الأنشطة المتعلقة بالأنشطة الفلاحية و الصيد البحري و الأشغال العمومية بالإضافة إلى دعم الإصلاحات في باقي القطاعات المختلفة ، تم تخصيص 525 مليار دينار جزائري تكلفة لهذا البرنامج "[2].

ب) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009) : يعرف أيضا بالبرنامج الخماسي الثاني ، حيث يتكون من خمسة برامج وهي : برنامج تطوير البنية التحتية ، برنامج دعم التنمية الاقتصادية ، برنامج تحسين الخدمات العامة ، وبرنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة في مجال الإعلام و الاتصال ، تقدر تكلفته ب 8705 مليار دينار جزائري "[3] .

ج) برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014) : يعرف أيضا بالبرنامج الخماسي الثاني ، بلغت تكلفته 20412 مليار دينار جزائري و يشمل ذلك التكلفة الإجمالية للبرنامج السابق ليصبح البرنامج الجديد 155 مليار دينار جزائري "[4] .

---

[1] -بن ابراهيم سارة ، الحوكمة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص السياسة العامة و الإدارة المحلية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، الجزائر ، (2014 / 2015)، ص 70 .

[2] -عمار بن مالك و دهان محمد ، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001 – 2004 ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 2004 ، 2017 ، ص142 .

[3] -عمار بن مالك و دهان محمد ، المرجع نفسه ، ص142 .

[4] -عمار بن مالك و دهان محمد ، المرجع نفسه ، ص143 .

د) أما خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017 شهدت الجزائر انخفاض كبير في أسعار النفط العالمية ، ومع ذلك تم تسجيل نمو في الاقتصاد الجزائري في بداية عام 2017 .

ثالثا : المؤشرات الاجتماعية

يمكن تصنيف المؤشرات الاجتماعية للحوكمة البيئية في الجزائر إلى مايلي :

أ) **مكافحة البطالة والفقر** : اتخذت الجزائر عدة إجراءات لمكافحة البطالة و الفقر و القضاء عليهما ، فالبطالة تعتبر إحدى المشاكل الاجتماعية التي تسبب عرقلة للتنمية و لذلك تم تسعى الحكومة لإيجاد حلول من أجل التخلص منها عن طريق إنشاء مجموعة من الأجهزة المختصة في عملية التوظيف سواء كانت تابعة لوزارة العمل أو لوكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، أو لأجهزة الدعم لإدماج الشباب في العمل "[1].

أما القضاء على الفقر فيعد من بين الأهداف الرئيسية المسطرة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية و التنمية المستدامة من خلال توفير فرص العمل و البحث في سبل مكافحة الفقر و بالاستعانة باستراتيجيات أخرى مختلفة . يعتبر الفقر من مخلفات الاستعمار الفرنسي لذلك من بعد الاستقلال ظهرت عدة مشاكل و أزمات لذلك وجب إدراج هذه القضية ضمن خطط الحكومة و برامج التنمية التي اعتمدتها الجزائر لذلك تم وضع خطة وطنية لمكافحة الفقر و إعداد خريطة للفقر في الجزائر بواسطة وزارة التضامن الوطني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الوكالة الوطنية للتهيئة و التعمير في 2001 "[2] .

[1] –بن ابراهيم سارة ، المرجع السابق ، ص 78 .

[2] –وداد عباس ، سياسة مكافحة الفقر : دراسة حالة الجزائر ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة سطيف 1 ، العدد 01 ، 2013 ، ص 161 .

ب) التعليم و الصحة :يعد كل من التعليم و الصحة عنصران أساسيان لتحقيق التنمية ، فالتعليم له عدة مزايا حيث يساهم في زيادة الإنتاجية و تحسين الكفاءة و مستويات الأجور بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي و الصحي للأفراد ، فقد حققت الجزائر المرتبة 119 عالميا في مؤشر جودة التعليم الجامعي و المرتبة 113 عالميا في مؤشر جودة التعليم الابتدائي كما حلت في المرتبة 11 عربيا في كلا المؤشرين و يرجع ذلك للتطور الذي حققته الجزائر في قطاع التعليم "[1].

أما بالنسبة للصحة ، ونظرا للمشاكل التي يعاني منها النظام الصحي في الجزائر أصبح من الضروري التفكير في تحسين الوضع و إصلاحه . لذلك اتبعت الجزائر سياسات مثل سياسة السكان و برامج الصحة الإيجابية و أنشأت خريطة صحية جديدة و استراتيجية النوع الاجتماعي بالإضافة إلى توفير العلاج المجاني لكبار السن للاستفادة من الخدمات الطبية "[2] .

المبحث الثاني

واقع الحوكمة البيئية في الجزائر

احتلت المشاكل البيئية اهتماما عالميا لآثارها على المجتمع الدولي من جهة وعلى التنمية بكافة أشكالها من جهة أخرى كل ذلك غير المعادلة فتحولت الجزائر في أقل من ثلاثة عقود من دوله ذات بيئة سليمة إلى دوله لها مشاكل بيئية من الدرجة الأولى.

[1] –سارة عجرود ، المرجع السابق ، ص 78 – 79 .

[2] –شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر – دراسة حالة الجزائر (2000 – 2010) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 ، ص 336 .

المطلب الأول

تحديات تجسيد الحوكمةالبيئية في الجزائر

واجهت الجزائر لتحقيق هذا النوع من الحوكمة جملة من التحديات تشكل عائق أمام تحقيق مبادئ تعوق تحقيق مبادئ الحكومة البيئية وتنبع هذه التحديات من عوامل بيئية واجتماعية واقتصادية والسياسية."

الفرع الأول: التحديات البيئيةوالاقتصادية

تعتبر المشاكل البيئية مرتبطة بنتائج ومسار التنمية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال حيث شهدت السياسات الخاصة بالتصنيع والإسكان تغيرات كبيرة خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات أدت تلك السياسات إلى هجره سكان المناطق الريفية إلى المدن مما نتج عنه انفجار ديموغرافي يصعب التحكم فيه كما شهدتها سنوات العشرية السوداء حيث إن عدم الأمن في البلاد وأدى إلى تفاقم الأوضاع حيث أدى إلى تدمير العديد من البواري التاريخية والجديدة وكذلك وإسراف مساحات كبيرة وواسعة من البيئة الطبيعية و– خصوصا– الغابات وفقدت الحكمة أيضا السيطرة على الهجرة من الريف نحو المدينة فأصبحت الحياة بالمدن الجزائرية الكبرى تعرف انتشار للتلوث بكل أنواعه بسبب الانبعاثات الصناعية ووسائل النقل كذلك عمليات حسب الملوث الكيمياوي والعضوية في البحر والوديان كل هذا أدى إلى تتدهورين المياه البحرية الشاطئية والسطحية[1].

تعاني الجزائر من نقص في الأدوات والآليات اللازمة لأداره الأراضي والتي تمكنها من تشريط استغلالها أين يتم تدميرها إيكولوجيا بسبب تلوث الأراضي الصناعية والعصرية وعامل الرياح وانصراف وتدهور الغطاء الغابي نتيجة النمو السكاني واستخدام الأشجار في المتطلبات الحياتية التدفئة أزاله الغابات[2].

---

[1] قانون رقم 03 – 10 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، السالف الذكر.

[2] Abdelmadjid Ramadan, La politique de Protection de L'environnement Algérienne:

كذلك محدودية الموارد المائية وانخفاضها من حيث الجودة يجعلها مهددة بأشكال مختلفة من التلوث إلى جانب غياب الاستغلال العقلاني للموارد وعدم وجود سياسة متكاملة لأداره الموارد المائية مما أدى إلى التأثير على البيئة.[1]

كذلك غياب الرقابة على المناطق الصناعية والتي تعتبر مصدرا للانبعاثات الملوثة كما تشكل تهديدا على الصحة العمومية.

ان افراز النفايات والمخلفات بمعدل 278 كلغ سنويا مرتفع للغاية ويعاني من غياب استراتيجية فعاله للتخلص منها واعاده تدويرها.[2]

اتباع نموذج تضييع مستدام بيئيا.

وهناك افتقار إلى سياسة متناسقة بشأن الأراضي تأكل التنوع البيولوجي مما أدى إلى معاناة الجزائر من العديد من المشاكل البيولوجية كاختفاء بعض أنواع الثريات والأسماك والطيور إلى جانب بعض الفصائل النباتية حيث جعلها في القائمة الحمراء للمنطقة الدولية للمحافظة على الطبيعة وهذا نتيجة الممارسات المضرة التي تتعرض لها الفصائل المختلفة[3].

الفرع الثاني التحديات السياسيةوالقانونية

وجود ترسانة من القوانين البيئية الخضراء والهيئات اللامركزية ادى الى تعددها وتقاطع في مهامها.

Réalisation et Echecs, Dérassatwaabehat, 2011, p 13

[1]إسماعيل بوزيدة : البيئة في الجزائر، تحديات كبيرة واجراءات ضئيلة، مقال صحفي نشر في جريدة الخبر ، يوم 27 –04 ، 2014 .

[2]شراف براهيمي، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001 – 2011) ، مجلة الباحث، 2013، العدد 12، ص100.

[3] منال سخري، الحوكمة البيئية في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 12، فيفري 2017، جامعة لونيسي علي البليدة، الجزائر، ص 55.

تظل مشاركة المجتمع المدني في جهود ومجال حماية البيئة في الجزائر غير قوية مقارنة بالدول الأخرى من خلال التقدم الحاصل في إطار الحكومة البيئية ويمكن إرجاع هذا الضعف إلى ضعف تركيبه تنظيمات المجتمع المدني عامه نظرا لمعاناتها من أزمه الهوية وأزمه المشاركة السياسية أمام وجود العديد من القوى في المجتمع التي عجزت المؤسسات السياسية عن استبعادها وعدم رغبه الهيئات الحاكمة في إشراكها في الحياة السياسية[1]، إلى جانب ازمته التعامل حيث اشارت الدراسات التي بحثت في طبيعة المجتمع المدني بأن البنى التقليدية تعتمد على علاقات القرابة والهوية والانقسامات الجغرافية والطبقية والتي تشكل تهديدا للبيئةالاجتماعية والسياسية للمجتمع.

تفتقر تنظيمات المجتمع المدني لعلاقات تمتاز بالشفافية مع العقبات ويوجد نقص كذلك في شفافية المساعدات الماليةالرسمية الى جانب ذلك قانون منع التمويل الاجنبي خارج البلاد[2].

انعدام الثقة بين تنظيمات المجتمع المدني والدولة خاصة تلك التي تسعى لتعزيز استقلاليتها وسياسة هامة للإدارة والدولة ومحاولة هذه الأخيرة فرض منطق الوصاية على المجتمع بكافة تنظيماته المختلفة والذي يعود إلى الإرث التاريخي والسياسي للدولة[3].

عدم إلمام الجمعيات البيئية بالوسائل القانونية المتاحة لديها وافتقارها للتكوين الإداري الضروري واللازم إلى جانب ذلك انعدام الديمقراطية في ممارستها[4].

---

[1] عمر مرزوقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر : تحول الأدوار، المستقبل العربي، العدد432، 2015، ص ص 37، 38.

[2]قويبوحنية، المجتمع المدني الجزائري: بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص07.

[3] فاطمة بن يحيى، عمر طعام الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، دراسات وبحوث اجتماعية، العدد11،2015، ص209.

[4] رشيد لرقم ، دور الجمعيات البيئية، دور الجمعيات البيئية في تكريس الطابع الوقائي للآليات التقنية لحماية البيئة، ورقة بحثقدمت للملتقى الوطني حول دور المجتمع المدني في حماية البيئة: واقت وآفاق، جيجل ، الجزائر، 67 مارس 2012، ص 162.

بالنسبة لقضية الإعلام البيئي فما هو موجود ليس بأعلام بيئي وإنما قضايا بيئية اهتم بها الإعلام ويمكن إرجاعه عدمه الاهتمام بذلك إلى عده أسباب[1]:

– عدم تخصيص القدر الكافي من الحصص والبرامج عبر أو من خلال وسائل الإعلام المختلفة إلى القضايا البيئية والاعتماد فقط بالعرض السطحي للمشكلات البيئية دون التعمق بالقضايا إلى جانب غيابي الحافز وخاصة الإعلاميين إلى التكوين في هذا الميدان كون قضايا البيئة مرتبطة بأبعاد في الاقتصاد السياسي كذلك التنمية وعلم الاجتماع.

– وجود أرشيف لدى وسائل الإعلام حول القضايا البيئية والتي تكون بمثابة مرجع لأي تحقيق أو موضوع بيئي لا سينما أنه يتطلب الكثير من الجهد والوقت وغياب التبادل المعرفي بين مختلف وسائل الإعلام التي ستشرق في طرح قضايا بيئية معينة أي جانب تنظيمات المجتمع المدني ما يجعل تناول هذه القضايا تنظيما جامدا[2].

المطلب الثاني

إستراتيجية دعم الحوكمة البيئية في الجزائر

الاهتمام بمستقبل البيئة أمر ضروري ولا مفر منه، وهناك إجماع على أن التغيرات التي تحدث في البيئة لها أهمية كبيرة ، ولابد من دق جرس الإنذار للتصدي لهم، ويظهر ذلك من خلال الوعي بمستقبل البيئة الذي برز في التقارير العديدة التي تصدر سنويا والاتفاقيات البيئية بين الدول التي تتواصل كل هذا من اجل البحث عن سبل الحد من المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها البيئة سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، لذالك تناولنا في هذا المطلب ثلاث فروع ، ففي **(الفرع الأول)** تطرقنا إلى تعزيز

---

[1] منال سخري، المرجع السابق، ص56.

[2] نجاح العلي، دور الإعلام البيئي في الحفاظ على البيئة: على الموقع http :www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=169847 تاريخ الإطلاع 2024/05/15 على الساعة 18:15.

الخبرة التقنية والفنية اللازمة لتحسين الحوكمة البيئية، أما **(الفرع الثاني)** تعزيز الجهود المجتمعية لتحقيق الحوكمة البيئية، أما تعزيز المشاركة في الجهود العالمية لتحقيق الحوكمة البيئية **(الفرع الثالث)** .

الفرع الأول: تعزيز الخبرة التقنية والفنية اللازمة لتحسين الحوكمة البيئية

إن الجزائر تحاول أن تفعل الحوكمة البيئية وتحافظ على التنمية المستدامة التي تشمل كل نواحي الحياة، وهذا يكون بالتقليل من المشاكل التي تهدد البيئة، لذلك وضع استراتيجيات وإيجاد مقارنات على المستوى المحلي للوصول إلى الهدف المنشود.

أولا: تبني الإدارة البيئية لأجل الحوكمة البيئية واستدامة التنمية في الجزائر

يكمن جوهر الإدارة البيئية في التحليل الموضوعي والفهم والتحكم بان هذه الإدارة تسمح للإنسان بمواصلة تطوير التكنولوجيا دون تغيير النظام الطبيعي[1]، ويتضمن مجموعة من الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية أو إقليمية تهدف إلى حماية البيئة، كما يشمل الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد[2].

ثانيا: الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

يعتمد الاقتصاد الأخضر على عقود من التحليل والنقاش حول التفاعل بين الإنسان والاقتصاد والبيئة، ويرتبط هيكله الأساسي بمفهوم التنمية المستدامة[3]

---

[1] نجم العزاوي وعبد الله حمكت النقار، إدارة البيئة –نظم ومتطلبات،الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2007، ص122.

[2] عبد الكريم مشان، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصاديةدراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبيرة،، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف2، 2013،ص37.

[3] شريف محمد علي احمد، دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر2014، ص ص 19، 20.

كما ان للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وواضحة في الحفاظ على البيئة والعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتتجلى أهميتها فيما يلي:

1-الاقتصاد الأخضر محوري لإزالة الفقر: يعد الفقر المستدام أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية.

2-الاقتصاد الأخضر يشجع تحسين كفاءة الموارد والطاقة: يمكن له أن يشجع من كفاءة الموارد، وذلك بداية من انه سوف يواجه التصنيع العديد من التحديات والفرص السائحة لتحسين كفاءة الموارد.

إذن فالتفكير بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر جاء نتيجة خيبات الأمل المتكررة في الاقتصاد العالمي، وهو حدثا ليس سهلا ولا يمكن الانتقال إليه بسهولة، بل هي عملية شاقة وطويلة توجهها نظرة سياسية من الأعلى إلى الجماهير الشعبية، وأيضا توجهها الجماهيرية الشعبية إلى القمة وحوافز الانتقال للاقتصاد الأخضر تتمثل فيما يلي[1]:

-الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في المناطق الريفية

-الاهتمام بالمياه وعدم تلويثها والاجتهاد ي ترشيدها.

-دعم قطاع النقل الجماعي.

-التصدي لمشكلة النفايات الصلبة ومحاولة إعادة تدويرها.

-العمل على زيادة الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة.

ثالثا: التخطيط البيئي كآلية لحماية البيئة في الجزائر

التخطيط البيئي هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى البعيد، وهو بمثابة منهج يقوم ويعدل خطط التنمية من منظور بيئي[2] ، كما يتطلب وضع برنامج يتضمن قواعد وتنظيمات محددة لحماية

[1]صبري أبو السعد ساندي، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي2017، ص

[2]منور اوسرير ومحمد حمو، الاقتصاد البيئي، الطبعة 1 ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر2011، ص58.

البيئة من خلال التوقع، والتنبؤ بالمخاطر البيئية التي يمكن أن تظهر مستقبلا، واخذ الحيطة بشأنها عن طريق وضع خطط لازمة للوقاية منها والتقليل من خسائرها[1].

الفرع الثاني: تعزيز الجهود المجتمعية لتحقيق الحوكمة البيئية

لابد من إيجاد الحلول الناجمة لتفعيل منظومة الحوكمة البيئية في الجزائر، وذلك بالتركيز على حلول من المستوى المجتمعي.

أولا: متطلبات تفعيل الحوكمة البيئية على المستوى السياسي

لم يعد قطاع المجتمع المدني يمثل قوة اقتصادية ذات بعد عالمي فحسب، بل أصبحت العديد من الدول تعترف بالتفوق المحتمل لمنظمات المجتمع المدني في تقديم العديد من الخدمات والسلع العامة، كما أن أي مقارنة لإدارة نتائج التنمية يجب أن تبدأ بالاعتراف بأن المعرفة والمهارات والموارد والثقافة والابتكار المتاحة بالنسبة لهم، ويعتبر الإنسان الموارد الأكثر قيمة لكل بلد، وبالتالي يجب اعتبار الناس وتقاليدهم بمثابة أصول، وليس الالتزامات من الناحية الاقتصادية ومن المتوقع أن يكون المجتمع المدني القوي الذي يحترم مبادئ التعاون والمعاملة بالمثل والثقة هو السبيل الأمثل لدعم وتحقيق التنمية المستدامة.[2]

ثانيا: متطلبات تفعيل الحوكمة البيئية على المستوى الاقتصادي

بالنسبة لمتطلبات تفعيل دور القطاع الخاص في مجال الحوكمة البيئية بالجزائر، لابد من ذكر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي يسعى القطاع الخاص من خلال التزامات محددة اتجاه البيئة وامتثالها للمعايير البيئية المعترف بها.

1-ضرورة تكريس مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

---

[1] نجم الدين زنكنة إسماعيل، القانون الإداري البيئي، الطبعة1 ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص355.

[2] عزوز غربي وسارة عجرود، المجتمع المدني والنظام السياسي في الأنظمة المغلقة:دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 11، 2017،ص ص 79، 80.

لقد أصبح دور مؤسسات القطاع الخاص محوريا في عملية التنمية، وهو ما أثبتته النجاحات التي تحققها الاقتصاديات المتقدمة في هذا المجال، أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها ليست معزولة عن المجتمع وأدركت ضرورة توسيع أنشطتها لتشمل أكثر من الأنشطة الإنتاجية مثل مشاكل المجتمع والبيئة وضرورة الأخذ في الاعتبار الركائز الثلاث التي حددها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة[1].

2-اتجاهات المسؤولية الاجتماعية للشركات

يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات من خلال ثلاث اتجاهات [2]وهي كما يلي:

المساهمة المجتمعية التطوعية: يحظى هذا المجال بأكبر قدر من الاهتمام في البلدان التي يكون فيها الحوار حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمات جديدا نسبيا، وقد يشمل ذلك التبرعات الخيرية والبرامج التطوعية والمساهمات المجتمعية طويلة المدى في الصحة والتعليم أو غيرها من المبادرات ذات التأثير المجتمعي.

العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة: غالبا ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية في المنظمات، ويكمن لأي منظمة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها وتحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التطوير المهني.

حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي: على الصعيد الداخلي يقوم قادة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات بتحديد الرؤية وتهيئة المناخ العام الذي يمكن الموظفين من تحقيق التوازن المسؤول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ،

---

[1]عبد الرحمان مصطفى، المسؤولية الاجتماعية للشركات، جريدة الشرق الالكتروني، سبتمبر 2015، متاح على الرابط التالي: تم التصفح الموقع يوم:2024/05/05 على الساعة15:33.

[2]نصر الدين بن مسعود ومحمد كنوش، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار 2012، ص14.

وعلى المستوى الخارجي يقود العديد من الرؤساء التنفيذيين وكبار المديرين مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بالمعنى الأوسع وينفذون المبادرات والمبادرات الأخرى[1]

3-توفير الدوافع التي تشجع الشركات في الجزائر على اهتمام بفكرة المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل الدوافع التي تشجع الشركات المحلية على الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية فيما يلي:

-الحاجة إلى توفير مناخ أفضل لممارسة الأعمال، ومستوى أفضل من الحوكمة والشفافية والمصارحة واحترام القوانين .

-إرساء بعض القيم الهامة لدى العاملين بالشركات لحفزهم على احترام قيم العمل، والتميز ويشجع ذلك على اجتذاب أفضل العناصر البشرية والعمالة المؤهلة والمدربة.

-الاهتمام برفع مستوى الإنتاجية لمواجهة زيادة حدة المنافسة عالميا ومحليا.

-استخدام برامج المسؤولية الاجتماعية كأداة للمتابعة والتقييم داخل الشركات[2].

ثالثا: متطلبات دعم الحوكمة البيئية على المستوى الاجتماعي والثقافي.

ترتكز متطلبات عدم الحوكمة البيئية على المستوى الاجتماعي والثقافي على التربية البيئية والإعلام البيئي ودورهما في إيجاد هذه المنظومة

1-التربية البيئية كآلية لحماية البيئة في الجزائر: لقد تزايد الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم البيئي في حياة الإنسان وحماية البيئة والحفاظ عليها بعد تزايد المشاكل البيئية، كما يتضح من ترجمة الاهتمام الدولي بالبيئة في شكل منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وتحديدا برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث تم تطوير برنامج تعاوني لدعم وتطوير التثقيف البيئي على المستوى الدولي، بهدف تخطيط وتفعيل

[1]سارة عجرود، الحوكمة البيئية في الجزائر، المرجع السابق ، ص235.

[2]مراد زايد، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المتغيرات العالميةحالة الجزائر ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار 2012، ص 09.

برامج التثقيف البيئي في كافة الجوانب وعلى مختلف المستويات من خلال عقد المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية والمحلية[1].

أ-التربية البيئية: المضامين والمتطلبات: تشير التربية البيئية إلى تعلم كيفية إدارة وتحسين العلاقة بين الإنسان وبيئته بشكل شامل، وكذالك كيفية استخدام التقنيات الحديثة وزيادة إنتاجيتها، وتجنب المخاطر البيئية، وإزالة الأضرار البيئية، واعتماد قرارات بيئية عقلانية [2]من اجل فهم وتقدير النظم البيئية والعمل معها على تطويرها، حيث أن هدفها هو التعلم للحصول على نظرة ثاقبة للصورة الكلية المحيط بمشكلة بيئية معينة، بما في ذلك أصولها ووجهات نظرها واقتصادياتها وثقافاتها وعملياتها الطبيعية والحلول المقترحة للتغلب عليها[3].

ب-تعزيز مكانة التربية البيئية وترقيتها في الجزائر: تجسد اهتمام الجزائر بالتربية البيئية بإصدار عدد من التشريعات والإجراءات التي تنظم التعامل مع البيئة ومحاولات حمايتها والحفاظ عليها والسعي إلى إعداد موطن يعكس أهمية ومكانة البيئة وهو ما يسمى التعليم البيئي، ونجد أن اهتمام الجزائر بالتشريعات والإجراءات والأنشطة التي أصدرتها يتراوح بين التركيز على حماية البيئة والتشجيع على تحسينها والحفاظ عليها والوقاية من الأخطار التي تهددها، وإدماج المواضيع البيئية في مناهج الدراسة وتخصيص مادة مستقلة لها[4].

2- الإعلام البيئي في الجزائر ودوره في ترشيد البيئة:

الإعلام البيئي هو الإعلام الذي يسلط الضوء على المشاكل البيئية منذ بدايتها، وليس بعد حدوثها وينقل للجمهور المعرفة والاهتمام بالبيئة، فهو وسيلة إعلامية شاملة

---

[1]صالح محمود وهيبي وابتسام العجمي، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، ط1، دار الفكر، دمشق2003، ص ص 138139.

[2]بشير محمد عربيات وأيمن سلمان مزاهرة، التربية البيئية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان2009، ص12.

[3] جابر نصر الدين وفتيحة طويل، التربية البيئية في مضامين مادة التربية المدنية للمرحلة الابتدائية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد1، العدد 1، 2010،ص52.

[4]ناصر الدين زيدي، دور التربية البيئية في تعديل سلوك الفرد الجزائري تجاه محيطه، مجلة أبحاث نفسية وتربوية، العدد04، 2011، ص13.

لجميع فئات المجتمع لتقديم أفكار محددة، ويجب أن تكون طريقة عرض هذه الأفكار متغيرة لتناسب جميع المستويات[1].

ويتطلب توظيف وسائل الإعلام من قبل شخصيات بيئية وإعلامية مؤهلة لنشر الوعي بالقضايا البيئية وخلق رأي عام يتفاعل بشكل إيجابي مع تلك القضايا[2].

الفرع الثالث: تعزيز المشاركة في الجهود العالمية لتحقيق الحوكمة البيئية

لابد من إيجاد الحلول الناجمة لتفعيل منظومة الحوكمة البيئية في الجزائر بالتركيز على ما يلي:

أولا: طبيعة الاتفاقيات المتعددة الأطراف

فيما يتعلق بالاتفاقيات المبرمة بين مجموعة من البلدان على المستوى الدولي او الإقليمي والمتعلقة بالقضايا البيئية الأكثر تنوعا والتي تتمحور حول الغلاف الجوي والمواد البيولوجية والحياة البرية الصحية وحماية النظام البيئي والتلوث البيئي ، يوجد حاليا أكثر من 500 اتفاقية بيئية متعددة الأطراف، تم توقيع 45 منها من قبل72 دولة أو معظمها لها أهداف محددة ، وتشكل الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ما يعرف بالقانون البيئي الدولي، وتمر صياغة سياسات الحوكمة بمجموعة من المراحل [3]وهي:

-تقييم الوضع البيئي، وضع السياسات على الصعيد الدولي ، صياغة الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، تنفيذ السياسات، تقييم السياسات، التدابير القسرية، التنمية المستدامة.

لدى معظم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أيضا أمانات تساعدها في ترتيب الاجتماعات وجمع المعلومات ونشرها، وتوفير البنية التحتية للاتصالات، وقد تقوم هذه

---

[1]جمال الدين السيد علي الصالح، الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر2003، ص93.

[2]سناء محمد الجبور، الإعلام البيئي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص12.

[3]طلال لموشي، دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة2015، ص 166.

الأمانات أيضا بإجراء الدراسات وتسهيل التواصل مع الاتفاقيات والمنظمات الدولية الأخرى، والدعوة إلى الاجتماعات وإعداد جداول الأعمال والتقارير، بالإضافة إلى أنها تعمل غالبا في إطار المنظمة ، المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية[1].

2- تموقع الجزائر ضمن الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول، إحدى الدول المشاركة والملتزمة بهذه الاتفاقيات ، حيث شرعت منذ سنة2000 في إعداد إستراتيجيتها الوطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه الدائم، لقد ميزت مجالات التنوع البيولوجي في الجزائر بمعنى الموارد البيولوجية والثروة الوراثية ، والأمن البيولوجي ، وهو ما يعكس الاهتمام الواضح للوصاية، وهو ما دفعنا إلى إجراء إحصاء شامل من اجل تشكيل بنك معلومات وطني على التنوع البيولوجي مما يتيح فرصة للسائحين لتقدير الجهود المبذولة للحفاظ على هذا التنوع داخل الحظيرة الوطنية[2].

ثانيا: المنظمات غير الحكومية كإستراتيجية لتعزيز الحوكمة البيئية

ظهرت المنظمات غير الحكومية في ظل التطورات التي تشهدها العلاقات الدولية والتطورات العالمية الجديدة في السياسة الدولية، حيث يتمتع هذا الكيان بخبرة وتأثير واسع في السياسة الدولية والعالمية، وقد نشأت هذه المنظمات في أواخر القرن التاسع عشر وتطورت في القرن العشرين، بعد ظهور الأمم المتحدة التي بدورها شجعت مثل هذه المنظمات ومنحتها صفة استشارية، ولها خصائص وسمات تؤثر في البنية القانونية والعلاقات القانونية لأنها تتحرك ضمن الإطار القانوني أو النظام الدولي وتكون وسيلة للأنشطة القانونية والسياسية والاجتماعية على شكل المشاركة في الندوات والمؤتمرات والقرارات[3].

---

[1] خديجة ناصري، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة2012، ص120.

[2] محمود الابرش، المرجع السابق، ص180.

[3] ميلود موسعي، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر2016، ص15.

ثالثا: نحو إيجاد منظمة عالمية للبيئة

في إطار بناء مؤسسات التنمية المستدامة تم اقتراح إنشاء منظمة بيئية دولية كهيئة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تحل محل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تهتم بالقضايا البيئية الدولية وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الدول في صياغة سياساتها البيئية على المستوى الدولي، وتزايد حدة المخاطر[1]، وترتبط فكرة إنشاء هذه المنظمة ارتباطا وثيقا بمفهوم تكامل المناطق والقضايا البيئية، ولا تعني التحول الفردي للأنظمة الفردية إلى منظمات ذات قضية واحدة ولا نعني إعادة تصميم إجراءات اتخاذ القرار، وان الجهود الرامية إلى إنشاء منظمة بيئية عالمية جاءت بهدف تشكيل الجوهر المؤسسي للحوكمة، البيئة العالمية ولذلك يجب تزويدها بعدد من الأنظمة البيئية العالمية ، مثل أنظمة تغير المناخ العالمي، وأنظمة حماية طبقة الأوزون والحفاظ على التنوع البيولوجي[2].

خلاصة الفصل:

عالجنا في هذا الفصل أبرز التحديات التي تقف أمامه إرساء منظومة للحكومة البيئية في الجزائر كذلك نتناول الاستراتيجيات الفعالة التي تمكن من خلالها الدعم منظومة الحكومة البيئية في الجزائر سواء على المستوى التقني أو الفني أو على المستوى على المجتمعي أو من خلال الجهد الدولي ومحاولة إبراز ما تبذله الجزائر لأجل التكيف أو الاندماج ضمن هذا الجهد الدولي لإصلاح السياسات البيئية العالمية والاستفادة منها قدر المستطاع مما يدعم مسار الحكومة البيئية في الجزائر.

[1] رشيد مسعودي، الرشادة البيئية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، الجزائر2013، ص ص 198199.

[2] خديجة ناصري، المرجع السابق، ص 153.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة يتضح جاليه أن أغلب دول العالم تدعو إلى الاندفاع نحو النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تدمير التنوع الحيوي والتدهور البيئي وقد أصبحت الحكومة البيئية كحل بديل في إطار تحقيق التنمية المستدامة

حيث توفر الحكومة البيئية الجيدة فرصا وإمكانيات مختلفة لاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والاهتمام بمصالح الآجال المستقبلية وتطوير الآليات الإنتاجية وتعزيز حماية البيئة العالمية كما تقوم بترتيب كل ما يتعلق بالبيئة وفق مبادئ عديدة ومن بين اهم هذه المبادئ اشراك كل الفواعل الرسمية كالدولة والفواعل غير الرسمية كالمجتمع المدني.

سعة الدولة الجزائرية نحو تحقيق الحكومة البيئية حيث قامت بوضع إطار تشريعي ومؤسساته يتضمن بعض مبادئ الحكومة التي تتمثل في الشفافية والإعلام البيئي وتعدد آليات الحكومة البيئية في الجزائر بين الاقتصادية والمتمثلة في إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية وحماية البيئة والآليات القانونية المتعلقة بالبيئة والتي تضمنت كذلك مبادئ المشاركة والإعلام أما الآليات السياسية تمثلت في الإشارات المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى جانب الهيئات العمومية في رسم وتنفيذ السياسات البيئية.

رغم الجهود المبذولة في مجال الحكومة البيئية لا زالت الجزائر تعاني جمله من التحديات التي يمكن والتقليل من آثارها من خلال استراتيجية وطنية متكاملة لوضع أسس ودعائم الحكومة البيئية وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في رسم السياسات البيئية كما يلعب الإعلام البيئي على التوعية بوجود المحافظة على البيئة.

من خلال ما سبق توصلنا لمجموعه من النتائج نجملها فيما يلي:

- ✓ اصبحت الحكومةالبيئية مقاربه ضرورية لابد منها وهذا للتخفيف من المشاكل الحاده التي تواجه البيئة.

- ✓ تلعب الحكومة البيئية دورا مهما في حمايته الحق في البيئة من خلال تفعيل الآليات القانونية والمؤسساتية المناسبة لتحقيق السلامة البيئية في إطار التنمية
- ✓ أن المبادئ التي تسعى إليها الحكومة البيئية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية وإنصاف الأجيال البشرية القادمة.

✓ تهدف سياسات الحكم البيئية في الجزائر إلى تحقيق استدامه بيئية على غرار بقية الدول.

- ✓ عامله الجزائر على إنشاء عده هيئات وطنية لحماية البيئة.
- ✓ الحكومة البيئية في الجزائر تواجه تحديات جمة كإشكاليه تغير المناخ التصحر التلوث البيئي.
- ✓ تلعب الفواعل الوطنية في الجزائر دور مهم في حمايه البيئة وتحقيق التنميةالمستدامة وهذا الدور يبرز لنا دور الفواعل الدولية في المنظمات والاتفاقيات.

من خلال النتائج المتوصل اليها ارتأينا تقديم مجموع من التوصيات وهي

- ✓ تفعيل النصوص القانونيةالردعيةالمتعلقة بالمخالفات البيئية على أرض الواقع.
- ✓ تبني ترسانة قانونية جديدة تواكب المتغيرات البيئية اليومية
- ✓ العمل على إشراك مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات والأحزاب السياسية من خلال ديمقراطية تشاركينه في مجال حماية البيئة.
- ✓ وضع مقاربات حكومية وحكومية في مجال الحق في العيش في بيئة سليمة.
- ✓ ضرورة التعزيز دور الإعلام في مجال حماية البيئة من خلال النشر والتوعية والتبليغ
- ✓ العمل على الاستثمار الأخضر خاصة فيما يتعلق بشكله النفايات التي تعتبر الملوث الرئيس للبيئة...
- ✓ فرض عقوبات ردعيه على مخالفات المصانع والاستغلال غير العشوائي للموارد البيئية.
- ✓ ختاما نتمنى ان يكون هذا الموضوع موضوع ملتقيات وندوات ومؤتمرات مستقبلا.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد لكحل ، النظام القانوني لحماية البيئة و التنمية الاقتصادية المستدامة ، الطبعة 02 ، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع ، الجزائر ، 2016 .
2. أحمد لكحل ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014 .
3. حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، ط1 ، دار االمنهل اللبناني للطباعة و النشر ، لبنان ، 2007 .
4. داود عبد الرزاق الباز، الاساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، 2007 .
5. سناء محمد الجبور، الإعلام البيئي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2011.
6. صالح محمود وهيبي وابتسام العجمي، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، ط1، دار الفكر، دمشق2003.
7. صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة الجزائر، 2010.
8. طارق غنيمي، الحماية القانونية للبيئة من أخطار النفايات في ضوء القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2022.
9. منور اوسرير ومحمد حمو، الاقتصاد البيئي، الطبعة 1 ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر2011.
10. ميلود موسعي، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر2016.
11. نجم الدين زنكنة إسماعيل، القانون الإداري البيئي، الطبعة1 ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.

12. نجم العزاوي وعبد الله حمكت النقار، إدارة البيئة –نظم ومتطلبات، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2007.
13. نوال علي تعالبي، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ، الأردن ،2014 .

ثانيا : المذكرات والرسائل الجامعية

أ/ أطروحات الدكتوراه

1. سارة عجرود، الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات والتحديات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص الحوكمة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف، المسيلة2020.
2. شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر – دراسة حالة الجزائر (2000 – 2010) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012.
3. طلال لموشي، دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
4. عن سارة عجرود، الحوكمة البيئية في الجزائرالسياسات والتحديات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص الحوكمة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد بوضياف – المسيلة (20192020).
5. منال سخري ، الحوكمة البيئية في الجزائر دراسة حالة تسيير النفايات الطبية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ، (2019 / 2020).

6. منال سخري ، الحوكمة البيئية في الجزائر (دراسة حالة تسيير النفايات الطبية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص :تنظيمات سياسية وإدارية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،(2020/2019) .

ب/ رسائل الماجستير

1. خديجة ناصري، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة2012، .
2. رشيد مسعودي، الرشادة البيئية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، الجزائر 2013.
3. عبد الكريم مشان، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبيرة،، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف2، 2013.

ج/ مذكرات الماستر

1. بلفضل غوثي – بوركبة عيسى ، دور الحوكمة البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – الجزائر أنموذجا ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص بيئة وتنمية مستدامة ، الملحقة الجامعية بالسوقر – جامعة ابن خلدون –تيارت ، (2022/2021.
2. بن ابراهيم سارة ، الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014 / 2015 .

3. بن ابراهيم سارة، الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، الجزائر، (2014 / 2015).
4. طواهرية نعيمة ، الضبط الإداري البيئي في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص القانون العام الاقتصادي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، (2021 – 2022) .

رابعا : المجلات العلمية

1. أحمد السيد الدقن، التحول من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية ، نحو إطار قيمي وإجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد 39 ، العدد 02 .
2. أسماء سلامي، الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة – الواقع المأمول، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر ، العدد 25 ، 2016.
3. بلبريك فاطمة ، التزامات الجزائر البيئية دوليا – حماية البيئة البحرية و البيئة الجوية أنموذجا ، المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل ، جامعة وهران 2 الجزائر، المجلد 06 ، العدد 01 ، أكتوبر 2019 .
4. بن شعيب نصر الدين ، شريف مصطفى ، الجماعات الإقليمية و مفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث – العدد 10 ، 2012 ، جامعة تلمسان الجزائر.
5. جابر نصر الدين وفتيحة طويل، التربية البيئية في مضامين مادة التربية المدنية للمرحلة الابتدائية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد1، العدد 1، 2010،ص52.

6. حسينة غواس ، المجالات المحمية في ظل التشريع الجزائري ، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،العدد 03 ، 15 أوت 2016 ، جامعة منتوري – قسنطينة.
7. حسينة غواس ، المجالات المحمية في ظل التشريع الجزائري ، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،العدد 03 ، 15 أوت 2016 ، جامعة منتوري – قسنطينة.
8. داود سليمان بن عيسى، حوكمة منظومة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين تطبيق المعاصرين ونظرة المؤسسين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية ، الأردن، المجلد 27، العدد 02 .
9. شراف براهيمي، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2011 –2001) ، مجلة الباحث، 2013، العدد 12.
10. عبد الجليل علي عباس، رفيق بوبشيش، الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 01، جامعة باتنة 1، جانفي 2022.
11. عجرود سارة، عزوز غربي ، الحوكمة البيئية مقاربة مفاهيمية ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، العدد 13 ، جويلية 2018 .
12. عزوز غربي وسارة عجرود، المجتمع المدني والنظام السياسي في الأنظمة المغلقة: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 11، 2017.
13. علي بطاهر، سياسات التحرر والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر ، العدد 01 .

14. عمار بن مالك ودهان محمد، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001 – 2004 ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 2004 ، 2017 .

15. عمر مرزوقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: تحول الأدوار، المستقبل العربي، العدد432، 2015.

16. فاطمة بن يحيى، عمر طعام الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، دراسات وبحوث اجتماعية، العدد2015،11.

17. قويبوحنية، المجتمع المدني الجزائري: بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

18. مرزاق فايزة، مفهوم الحوكمة البيئية ومبادئها، مجلة البيئة والتنمية المستدامة وصحة الإنسان، المجلد 01 / العدد02 (2023) .

19. مرزاقة قراس، رضا دمدوم، السياسات البيئية كآلية لتفعيل الحوكمة البيئية الاتحاد الأوروبي نموذجا، مجلة الناقد للدراسات السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، المجلد 06 ، العدد01 ،أفريل 2022.

20. مسعودي أم الخير، عيساوة وهيبة، السياسة البيئية في الجزائر آليات لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة آفاق لعلم الإجتماع، العدد 15، جويلية 2018.

21. مصطفى بابكر ، السياسات البيئية ، مجلة قضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد 25 ، يناير 2004 .

22. منال سخري، الحوكمة البيئية في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 12، فيفري 2017، جامعة لونيسي علي البليدة، الجزائر.

23. مهني وردة، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة عمر تليجي ، الأغواط ، الجزائر، العدد 24 ، 2017 .

24. مهني وردة، تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة – دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر، مجلد 16، العدد 02.
25. ناصر الدين زيدي، دور التربية البيئية في تعديل سلوك الفرد الجزائري تجاه محيطه، مجلة أبحاث نفسية وتربوية، العدد04.
26. نسرين النويري أحمد حسيب الاعلام والحوكمة البيئية في الجزائر مجله طبنه للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعه الشارلي بن جديد الطارف، الجزائر، المجلد، 6 العدد 13، سنه 2023.
27. وداد عباس، سياسة مكافحة الفقر: دراسة حالة الجزائر، مجلة الندوة للدراسات القانونية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة سطيف 1 ، العدد 01 ، 2013 .

خامسا : الملتقيات

1. المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار 2012.
2. رشيد لرقم ، دور الجمعيات البيئية، دور الجمعيات البيئية في تكريس الطابع الوقائي للآليات التقنية لحماية البيئة، ورقة بحث قدمت للملتقى الوطني حول دور المجتمع المدني في حماية البيئة: واقت وآفاق، جيجل ، الجزائر، 67 مارس 2012.
3. عبد الرحمان مصطفى، المسؤولية الاجتماعية للشركات، جريدة الشرق الالكتروني، سبتمبر2015، متاح على الرابط التالي: تم التصفح الموقع يوم:2024/05/05 على الساعة15:33.

4. مراد زايد، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المتغيرات العالمية حالة الجزائر ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار 2012.
5. ميلود بورحلة و عبد الناصر بوثلجة ، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي (التجربة المغربية) ، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول " مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلاميَ " ، قالمة الجزائر ، يومي 04/03 ديسمبر 2012 .
6. هدى بوزيدي، سبرينة مانع، الحوكمة البيئية إطار لترقية التنمية المستدامة ، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول : الإنفاق البيئي : بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة .

سادسا : المواقع الإلكترونية

نجاح العلي، دور الإعلام البيئي في الحفاظ على البيئة: على الموقع http :www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=169847 تاريخ الإطلاع 2024/05/15 على الساعة 18:15.

أ/ النصوص القانونية

1. أمر رقم 69 /38 المؤرخ في 23 ماي 1969 ، المتعلق بقانون الولاية ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد .
2. أمر رقم 73/76 المؤرخ في 08 جانفي 1976، المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06.
3. قانون رقم 03 /10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 43 .

4. قانون رقم 11 /02 المؤرخ في 17 فبراير 2011 ،المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 13 ، مؤرخة في 28 فبراير 2011
قانون رقم 11 – 10 المتعلق بالبلدية ، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 ، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 37 ، المؤرخ في 01 شعبان 1432 الموافق ل 03 يوليو 2011 .
5. قانون رقم 12 – 07 المتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فيفري 2022، ج ر، العدد 12 الصادر في 29 فيفري 2012 .

ب / النصوص التنظيمية

1. مرسوم رقم 174 /156 المؤرخ في 12 جويلية 1974 ، المتضمن إنشاء لجنة وطنية للبيئة ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 59 .
2. مرسوم التنفيذي رقم 17 – 364 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017 ، يحدد صلاحيات وزير البيئة و الطاقات المتجددة ، الجريدة الرسمية الصادرة 25 ديسمبر 2017 العدد 74 .

الفهرس

الفهرس:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
مقدمة	2
الفصل الأول: مدخل معرفي للحوكمة البيئية	
المبحث الأول: ماهية الحوكمة البيئية	7
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة البيئية	7
الفرع الأول: تعريف الحوكمة البيئية	8
الفرع الثاني : أسباب الاهتمام بمصطلح الحوكمة البيئية	11
الفرع الثالث : خصائص الحوكمة البيئية	11
المطلب الثاني : مكونات و مبادئ و أهداف الحوكمة البيئية	15
الفرع الأول : مكونات الحوكمة البيئية	15
الفرع الثاني : مبادئ الحوكمة البيئية	18
الفرع الثالث : أهداف الحوكمة البيئية	20
المبحث الثاني: السياسة البيئية	21
المطلب الأول: مفهوم السياسة البيئية	21
الفرع الأول: تعريف السياسة البيئية	22
الفرع الثاني: أدوات السياسة البيئية	23
الفرع الثالث: محددات و محتوى السياسة البيئية	26
المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسات البيئية.	28
الفرع الأول: نماذج عن العلاقة بين الحوكمة البيئية والسياسة البيئية	29
الفرع الثاني: دراسة العلاقة من منظور برنامج الأمم المتحدة للبيئة كنموذج	30
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: الإطار التنظيمي للحوكمة البيئية	

المبحث الأول: نحو تحقيق حوكمة بيئية في الجزائر	**40**
المطلب الأول : الإطار القانوني والمؤسساتي للحوكمة البيئية وآلياتها	**41**
الفرع الأول : الإطار القانوني و المؤسساتي للحوكمة البيئية	**41**
الفرع الثاني : آليات الحوكمة البيئية في الجزائر	**46**
المطلب الثاني: فواعل و مؤشرات الحوكمة البيئية في الجزائر	**49**
الفرع الأول : فواعل الحوكمة البيئية في الجزائر	**49**
الفرع الثاني : مختلف مؤشرات الحوكمة البيئية في الجزائر	**55**
المبحث الثاني: واقع الحوكمة البيئية في الجزائر	**58**
المطلب الأول: تحديات تجسيد الحوكمة البيئية في الجزائر	**59**
الفرع الأول: التحديات البيئية والاقتصادية	**59**
الفرع الثاني التحديات السياسية والقانونية	**60**
المطلب الثاني: إستراتيجية دعم الحوكمة البيئية في الجزائر	**62**
الفرع الأول: تعزيز الخبرة التقنية والفنية اللازمة لتحسين الحوكمة البيئية	**62**
الفرع الثاني: تعزيز الجهود المجتمعية لتحقيق الحوكمة البيئية	**64**
الفرع الثالث: تعزيز المشاركة في الجهود العالمية لتحقيق الحوكمة البيئية	**68**
خلاصة الفصل:	**71**
الخاتمة	**82**
قائمة المراجع	**82**
فهرس الموضوعات	**82**